

أحكام المسبوق في الصلاة

مزيد بن إبراهيم المزيد

الأستاذ المساعد بقسم الفقه، كلية الشريعة وأصول الدين، جامعة القصيم

ملخص البحث. مع عظم شأن الصلاة في دين الإسلام، ووجوب المحافظة عليها، إلا أن الإنسان قد يعرض له ما يجعله يُسبق ببعض أجزاء الصلاة مع الإمام.

وهذا البحث يتناول بالدراسة المسائل المتعلقة بأحكام المسبوق في الصلاة، وفق المنهج العلمي المتبع في الدراسات الفقهية المقارنة، من خلال مقدمة وتمهيد وأربعة مطالب وخاتمة.

فالتمهيد: يتضمن تعريف المسبوق في الصلاة، ثم الحث على التكبير إلى المسجد وانتظار الصلاة، مع بيان فضل إدراك تكبيرة الإحرام مع الإمام، وإيضاح ما يحصل به إدراكها.

أما المطلب الأول: ففيه بيان حكم المشي إلى الصلاة بسكينة ووقار، وترك الإسراع للدخول في الصلاة.

أما المطلب الثاني: فيتناول وقت دخول المسبوق مع الإمام؛ بأن يدخل معه في أي حال وجدته عليها.

أما المطلب الثالث: فيتناول كيفية دخول المسبوق مع الإمام، سواء في حال ركوع الإمام أم بعد رفعه من الركوع، مع بيان حكم الدخول في الصلاة مع الإمام قائما، وحكم التكبير للركوع مع تكبيرة الإحرام، وحكم الركوع دون الصف لإدراك الركعة، وحكم انتظار الإمام للدخول في حال الركوع.

أما المطلب الرابع: فقد تناول أحكام قيام المسبوق لإتمام صلاته بعد سلام الإمام، من خلال بيان وقت قيامه للإتمام، وكذا حكم تكبيره عند القيام.

أما الخاتمة: فقد تضمنت أبرز نتائج البحث.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به إنه سميع مجيب..

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:
فإن الصلاة في دين الإسلام لها شأن عظيم، إذ هي الركن الثاني بعد الشهادتين، وهي صلة بين العبد وربه، والمسلم مأمور بالمحافظة عليها، وأدائها في أوقاتها مع الجماعة، والتبكير في الإتيان إليها.
إلا أن الإنسان قد يعرض له ما يجعله يسبق ببعض أجزاء الصلاة، بحيث يدخل مع الإمام بعد فوات الركعة الأولى معه.

ويهدف هذا البحث إلى جمع المسائل المتعلقة بأحكام المسبوق في الصلاة من كتب الحديث والفقه والفتاوى، ومن ثم دراستها وفق المنهج العلمي المتبع في الدراسات الفقهية المقارنة، مع العناية بأقوال الصحابة والتابعين، والمحققين من العلماء.

وتبرز أهمية هذا البحث من كونه يدرس جانباً من أحكام الصلاة والتي هي عمود الإسلام، ويؤصل لموضوع له تعلق بالمصلي، وعلى وجه يحصل به جمع مسائله، وأقوال أهل العلم فيها، وأدلتهم، مع المناقشة والترجيح بينها، في بحث مستقل.

وسأتناول - إن شاء الله - مسائل هذا البحث (أحكام المسبوق في الصلاة) من خلال مقدمة وتمهيد وأربعة مطالب وخاتمة، حسب خطة البحث التالية:

خطة البحث

المقدمة: وفيها عرض لأهمية البحث وخطة.

التمهيد: وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: تعريف المسبوق في اللغة والاصطلاح.

المسألة الثانية: الحث على التبكير إلى المسجد وانتظار الصلاة.

المسألة الثالثة: إدراك تكبيرة الإحرام مع الإمام، ولها فرعان:

الفرع الأول: فضل إدراكها مع الإمام.

الفرع الثاني: ما يحصل به إدراكها مع الإمام.

المطلب الأول: في المشي إلى الصلاة بسكينة ووقار وترك الإسراع للدخول في الصلاة. وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: الإسراع في المشي إلى الصلاة إذا لم يخش فوات تكبيرة الإحرام أو الركعة.

المسألة الثانية: الإسراع في المشي إلى الصلاة إذا خشي فوات تكبيرة الإحرام أو الركعة.

المطلب الثاني: وقت دخول المسبوق مع الإمام.

المطلب الثالث: كيفية دخول المسبوق مع الإمام. وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: كيفية دخول المسبوق مع الإمام وهو راكع. ولها أربعة فروع:

الفرع الأول: في الإحرام بالصلاة قائماً.

الفرع الثاني: في التكبير للركوع مع تكبيرة الإحرام، وفيه خمس حالات:

الحالة الأولى: أن يأتي بتكبيرتين للإحرام وللركوع.

الحالة الثانية: أن يأتي بتكبيرة واحدة ينوي بها الإحرام فقط.

الحالة الثالثة: أن يأتي بتكبيرة واحدة ينوي بها الإحرام والركوع معاً.

الحالة الرابعة: أن يأتي بتكبيرة واحدة ينوي بها الركوع فقط.

الحالة الخامسة: أن يأتي بتكبيرة واحدة لا ينوي بها شيئاً.

الفرع الثالث: في الركوع دون الصف لإدراك الركعة.

الفرع الرابع: في انتظار الإمام للدخول في حال الركوع.

المسألة الثانية: كيفية دخول المسبوق مع الإمام بعد رفعه من الركوع.

المطلب الرابع: قيام المسبوق لإتمام صلاته، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: في وقت قيام المسبوق لإتمام صلاته.

المسألة الثانية: في تكبير المسبوق عند القيام لإتمام صلاته.

الخاتمة: وتتضمن أبرز نتائج البحث.

والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به، إنه سميع مجيب.

التمهيد

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: تعريف المسبوق في اللغة والاصطلاح.

المسألة الثانية: الحث على التكبير إلى المسجد وانتظار الصلاة.

المسألة الثالثة: إدراك تكبيرة الإحرام مع الإمام، ولها فرعان:

المسألة الأولى: تعريف المسبوق في اللغة والاصطلاح

أولاً: المسبوق في اللغة

المسبوق اسم مفعول من "سبق، يَسْبِقُ، وَيَسْبُقُ، سَبَقاً" وسَبَقَهُ إذا تقدمه، والسابق المتقدم، والمسبوق من تقدمه غيره^(١).
قال ابن فارس: "السين والباء والقاف أصل واحد صحيح يدل على التقديم"^(٢).
والمسبوق: من سبق في الصلاة وغيرها، ولكن يغلب على من سبق في الصلاة^(٣).

ثانياً: المسبوق في الاصطلاح

المسبوق في الصلاة اصطلاحاً هو: المأموم تفوته الركعة الأولى مع الإمام.

شرح التعريف

كلمة (المأموم): يخرج بها كل من الإمام والمنفرد.
جملة (تفوته الركعة الأولى مع الإمام): يخرج بها المدرك؛ لأن المأموم، إما مدرك وإما مسبوق، والمدرك هو من صلاها كاملة مع الإمام، أي أدرك جميع ركعاتها معه، سواء أدرك معه التحريمة أو أدركه في جزء من ركوع الركعة الأولى إلى سلام الإمام، أما المسبوق فهو من دخل مع الإمام بعد فوات ركعة أو أكثر. ودخل بمدلول (المسبوق) - من خلال هذا التعريف - من فاته أكثر من ركعة؛ لأن من فاتته ركعتان أو ثلاث أو أربع، يصدق عليهم جميعاً أنهم فاتتهم الركعة الأولى مع الإمام^(٤).

المسألة الثانية: الحث على التبكير إلى المسجد، وانتظار الصلاة

دلت النصوص الشرعية على استحباب التبكير إلى المسجد وانتظار الصلاة ومنها مايلي:

- ١- قول الله تعالى: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْغَيْرَاتِ﴾^(٥).
- قال المفسرون: إن معنى (فَاسْتَبِقُوا) بادروا وسارعوا، من الاستباق وهو المبادرة والإسراع.

(١) ينظر: القاموس المحيط مادة (سبق) ٢٤٣/٣، لسان العرب مادة (سبق) ٩٠/٢.

(٢) معجم مقاييس اللغة مادة (سبق) ١٢٩/٣.

(٣) ينظر: أنيس الفقهاء ص ٩١.

(٤) ينظر: أنيس الفقهاء ٩٠- ٩١، التعريفات للجرجاني ٢١٣، حاشية ابن عابدين ٥٩٤/١، فتح القدير ٣٩٠/١، البحر الرائق

٦٧٠/١، نهاية المحتاج ٢٢٧/٢؛ تحفة الأحوزي ٢٠٨/١.

(٥) سورة البقرة الآية ١٤٨، وسورة المائدة الآية ٤٨.

و(الْخَيْرَات) هي الأعمال الصالحة^(٦).

وجه الدلالة:

أن الله - عز وجل - أمر بالمبادرة إلى الأعمال الصالحة، والصلاة من الأعمال الصالحة، بل هي أفضل العبادات، فتكون المبادرة إليها والتبكير في المجيء إليها مأموراً به شرعاً.

٢- قول الله تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾^(٧).

ومعنى ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ أي بادروا إلى ما يوجب المغفرة^(٨).

قال القرطبي معناها معنى ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾^(٩).

وجه الدلالة:

أن الله - عز وجل - أمر بالمسارعة إلى ما يوجب المغفرة، والصلاة مما يوجب المغفرة، فتكون مأموراً بالمسارعة إليها.

٣- ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال (لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول، ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا، ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه، ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوها ولو حبواً)^(١٠).

والاستدلال بهذا الحديث في موضعين منه

الموضع الأول: قوله: (الصف الأول):

وللعلماء في المراد بالصف الأول قولان:

القول الأول

إن المراد به من سبق إلى المجيء للصلاة، ولو صلى آخر الصفوف، فيكون الصف هنا بمعنى المجموعة من المصلين الذين يأتون أولاً إلى المسجد، ويؤيد هذا التفسير اتفاق العلماء على أن من بكر وانتظر الصلاة، وإن لم يصل في الصف الأول، أفضل ممن تأخر ثم تخطى إلى الصف الأول^(١١).

(٦) ينظر: تفسير القرطبي ١/١٦٥؛ تفسير ابن كثير ١/١٩٤.

(٧) سورة آل عمران الآية ١٣٣.

(٨) تفسير الطبري ٦/٥٢.

(٩) تفسير القرطبي ٢/٢٠٣.

(١٠) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة حديث ٦١٥ (٩٦/٢) ومسلم في كتاب الصلاة حديث ١٢٩ (٣٢٥/١).

(١١) ينظر: شرح الزرقاني على الموطأ ١- ١٣٩، الاستذكار ٤/٣٢.

قال ابن عبد البر: النبي ﷺ بين فضل الصف الأول "من أجل البكور إليه والتقدم" (١٢).

القول الثاني

إن المراد به الصف الأول الذي يلي الإمام (١٣).

وعلى كلا القولين فالحديث واضح الدلالة على فضل التبكير إلى الصلاة، فحتى على القول الثاني فإن الصف الأول الذي يلي الإمام لا يتأتى غالباً إلا لمن جاء مبكراً إلى المسجد.

قال ابن عبد البر: "وفي هذا ما يوضح لك معنى الصف الأول، وأنه ورد من أجل البكور إليه والتقدم" (١٤). وقال الباجي: "يريد ﷺ تعظيم أمر الثواب على النداء والصف الأول، فإن الناس لو يعلمون مقدار ذلك لتبادروا ثوابه كلهم، ولم يجدوا إلا أن يستهموا عليه تشاحاً فيه، ورغبة في ثوابه" (١٥).

الموضع الثاني من الاستشهاد بهذا الحديث، قوله: "ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه".

والتهجير: التبكير إلى الصلوات، أي صلاة كانت (١٦).

قال ابن عبد البر: "أما التهجير فمعروف، وهو البدار إلى الصلاة في أول وقتها، وقبل وقتها لمن شاء، ثم انتظارها" (١٧).

وبعض العلماء خص التهجير بالتبكير إلى الصلاة في الهاجرة (وهي شدة الحر نصف النهار، وذلك لا يكون إلا للظهر أو الجمعة) (١٨).

وعلى هذا المعنى تكون دلالة الحديث في الحض على التبكير إلى الصلاة من باب (مفهوم الموافقة): لأنه إذا كان مرغباً في التبكير إلى صلاة الظهر مع شدة الحر ففي غيرها من الصلوات أولى لانتفاء المشقة.

٤- ما رواه أبو هريرة ؓ أن رسول الله ﷺ قال: "الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مصلاه ما لم يحدث، اللهم أغفر له، اللهم أرحمه، لا يزال أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة تحبسه، لا يمنعه أن ينقلب إلى أهله إلا الصلاة" (١٩).

(١٢) التمهيد ١٤/٢٢.

(١٣) ينظر: فتح الباري: ٢/٢٠٨.

(١٤) الاستذكار: ٤/٣٢.

(١٥) المنتقى للباجي: ١/١٣٢.

(١٦) ينظر: فتح الباري ٢/٩٧؛ شرح الزرقاني على الموطأ ١/١٣٩.

(١٧) الاستذكار ٤/٣١.

(١٨) ينظر: فتح الباري ٢/٩٧؛ شرح الزرقاني على الموطأ ١ - ١٣٩، المنتقى للباجي ١/١٣٢.

(١٩) أخرجه البخاري في كتاب الأذان حديث ٦٥٩ (٢/١٤٢)، ومسلم في كتاب المساجد حديث ٢٧٣ (١/٤٥٩).

وفي معناه ما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه أنهم انتظروا النبي ﷺ فجاءهم قريباً من شطر الليل... وفيه: "لم تزالوا في صلاة منذ انتظرتوها" ^(٢٠).

وجه الدلالة:

دل الحديث على أن من ينتظر الصلاة يكتب له أجر وثواب المصلي، ولا يتحقق انتظار الصلاة إلا بالإتيان إليها مبكراً ^(٢١).

٥- ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "ألا أدلكم على ما يحو الله به الخطايا، ويرفع به الدرجات؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: إسباغ الوضوء على المكاره، وكثرة الخطى إلى المساجد، وانتظار الصلاة بعد الصلاة، فذلكم الرباط، فذلكم الرباط" ^(٢٢).

وجه الدلالة:

أفاد الحديث أن انتظار الصلاة نوع من الرباط في سبيل الله والرباط في سبيل الله فيه فضل عظيم وأجر جزيل، لقوله ﷺ: "رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها" ^(٢٣). فيكون في انتظار الصلاة فضل عظيم، ولا يتحقق ذلك إلا بالتبكير إلى المسجد ^(٢٤).

المسألة الثالثة: إدراك تكبيرة الإحرام مع الإمام

ولها فرعان:

الفرع الأول: فضل إدراك تكبيرة الإحرام مع الإمام.

الفرع الثاني: ما يحصل به إدراك تكبيرة الإحرام مع الإمام.

(٢٠) أخرجه البخاري في كتاب الأذان حديث ٦٦١ (١٤٨/٢).

(٢١) بنظر: فتح الباري لابن رجب ٣٩٠/٤ - ٥٥/٢٤، طرح الثريب ٥٧٠/٢، ٥٧٧، شرح النووي على صحيح مسلم ١٦٦/٥، الاستذكار ٣١/٤ - ٣٢.

(٢٢) أخرجه مسلم في كتاب الطهارة، حديث ٢٥١ (٢١٩/١)، والترمذي في كتاب الطهارة، حديث ٥١ (٧٢/١).

(٢٣) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، حديث ٢٨٩٢ (٨٥/٦)، والترمذي في كتاب فضائل الجهاد، حديث ١٦٦٤ (١٨٨/٤).

(٢٤) بنظر: فتح الباري لابن رجب ٥٥/٤.

الفرع الأول: فضل إدراك تكبيرة الإحرام مع الإمام

يستحب المحافظة على إدراك تكبيرة الإحرام مع الإمام، لما في ذلك من إدراك كامل الصلاة مع الإمام، ويدل على فضل ذلك مايلي:

١ - قول الله تعالى: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾^(٢٥).

وجه الدلالة:

إن الله عز وجل أمر بالمبادرة والمصارعة إلى الخيرات، وإدراك تكبيرة الإحرام من الخيرات، فيكون مأموراً بها.

٢ - قول الله تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾^(٢٦).

قال المفسرون: معنى سارعوا إلى مغفرة من ربكم: أي بادروا إلى ما يوجب المغفرة^(٢٧).

وقال أنس بن مالك ومكحول في تفسيرها: معناه: سارعوا إلى تكبيرة الإحرام^(٢٨).

وقال علي بن ابي طالب: إلى أداء الفرائض^(٢٩).

قال القرطبي: "وقيل غير هذا، والآية عامة في الجميع، ومعناها معنى فاستبقوا الخيرات"^(٣٠).

٣ - ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا..."

الحديث^(٣١).

وجه الدلالة:

احتج بهذا الحديث النووي على استحباب المحافظة على إدراك تكبيرة الإحرام مع الإمام حيث قال:

"وموضع الدلالة: إن الفاء عند أهل العربية للتعقيب، فالحديث صريح في الأمر بتعقيب تكبيرته بتكبيرة الإمام"^(٣٢).

(٢٥) سورة البقرة الآية ١٤٨.

(٢٦) سورة آل عمران الآية ١٣٣.

(٢٧) ينظر: تفسير الطبري ٥٢/٦.

(٢٨) تفسير القرطبي ٢٠٣/٢.

(٢٩) المرجع السابق.

(٣٠) المرجع السابق.

(٣١) أخرجه البخاري في كتاب الأذان حديث ٧٣٢ (٢/٢١٦)، ومسلم في كتاب الصلاة حديث ٤١١ (١/٣٠٨).

(٣٢) المجموع شرح المذهب ٢٠٦/٤.

٤ - ما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "من صلى لله أربعين يوماً في جماعة، يدرك التكبيرة الأولى كتبت له براءتان: براءة من النار، وبراءة من النفاق" ^(٣٣).
وجه الدلالة:

أن الحديث رتب الفضل العظيم على إدراك تكبيرة الإحرام، وهذا دليل على استحباب ذلك.
٥ - ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "لكل شيء صفوة، وصفوة الصلاة التكبيرة الأولى، فحافظوا عليها" ^(٣٤).
وجه الدلالة:

أن الحديث بين أهمية تكبيرة الإحرام وأنها صفوة الصلاة، ثم أمر بالمحافظة عليها، فدل ذلك على استحبابها.

٦ - اهتمام السلف - رحمهم الله - وحرصهم على إدراك تكبيرة الإحرام ^(٣٥)، فقد كانوا إذا فاتتهم تكبيرة الإحرام عزو أنفسهم ثلاثة أيام ^(٣٦)، ولا يعززون أنفسهم إلا على فوات أمر فاضل.
الفرع الثاني: ما يحصل به إدراك تكبيرة الإحرام مع الإمام

إدراك فضيلة تكبيرة الإحرام مع الإمام يحصل بما إذا حضر تكبيرة الإمام، واشتغل عقبها بعقد صلاته. فإن لم يحضر تكبيرة إمامه، أو حضر وأخر تكبيره، فقد فاتته فضيلة تكبيرة الإحرام مع الإمام ^(٣٧).

المطلب الأول: المشي إلى الصلاة بسكينة ووقار للدخول في الصلاة

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: الإسراع في المشي إلى الصلاة إذا لم يخش فوات تكبيرة الإحرام أو الركعة.

(٣٣) أخرجه الترمذي في كتاب الصلاة حديث ٢٤١ (٧/٢)، وضعفه، قال: "وقد روي عن أنس موقوفاً"، كما وضعفه الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير ٩٠٨/٢.

(٣٤) رواه البزار (كما في مجمع الزوائد ٩٨/٢)، وفيه الحسن بن السكن، وضعفه الإمام أحمد، (ينظر / التلخيص الحبير ٩١٠/٢، مجمع الزوائد ٩٨/٢).

(٣٥) قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (٩١١/٢): "والمنقول عن السلف في فضل التكبيرة الأولى آثار كثيرة".

(٣٦) ينظر: تحفة الأحوذى ٢٠٩/١.

(٣٧) ينظر: المجموع شرح المذهب، ٢٠٦/٤، روضة الطالبين ٣٤١/١، مغني المحتاج ٢٣١/١، كشاف القناع ٤٦٠/١، تحفة الأحوذى ٢٠٨/١.

المسألة الثانية: الإسراع في المشي إلى الصلاة إذا خشي فوات تكبيرة الإحرام أو الركعة.

المسألة الأولى: الإسراع في المشي إلى الصلاة إذا لم يخش فوات تكبيرة الإحرام أو الركعة

الصلاة عبادة تتطلب الخشوع وحضور القلب، ومما يعين على هذا الإتيان إليها بسكينة ووقار، وترك الإسراع في المشي إليها، وقد أجمع العلماء على هذا.

قال الحافظ ابن رجب: "أجمع العلماء على استحباب المشي بالسكينة إلى الصلاة وترك الإسراع والهرولة في المشي"^(٣٨).

ومستند هذا الإجماع ما يلي:

١- ما رواه أبو قتادة رضي الله عنه قال: بينما نحن نصلي مع النبي ﷺ إذ سمع جلبة رجال^(٣٩)، فلما صلى قال: ما شأنكم؟ قالوا: استعجلنا الصلاة، قال: "فلا تفعلوا، إذا أتيتم الصلاة فعليكم بالسكينة، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتموا"^(٤٠).

٢- ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: "إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة، وعليكم بالسكينة والوقار، ولا تسرعوا، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتموا"^(٤١).

وجه الدلالة من الحديثين:

الحديثان صريحا الدلالة على الأمر بالإتيان إلى الصلاة بسكينة ووقار، والنهي عن الاستعجال والإسراع إليها^(٤٢).

وقوله ﷺ في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: "إذا سمعتم الإقامة" أخص من قوله ﷺ في حديث أبي قتادة رضي الله عنه: "إذا أتيتم الصلاة".

(٣٨) فتح الباري لابن رجب ٥٦٧/٣.

(٣٩) (جلبة رجال): أي أصواتهم حال حركتهم، ينظر: فتح الباري ١١٦/٢.

(٤٠) أخرجه الإمام أحمد، المسند ٣٠٦/٥، والبخاري، واللفظ له، كتاب الأذان، حديث ٦٣٥ (١١٦/٢)، ومسلم، كتاب المساجد، حديث ٦٠٣ (٤٢١/١).

(٤١) أخرجه الإمام أحمد، المسند ٢٧٠/٢، والبخاري، واللفظ له، كتاب الأذان، حديث ٦٣٦ (١١٧/٢)، ومسلم، كتاب المساجد، حديث ٦٠٢ (٤٢١/١)، وأبو داود، كتاب الصلاة، حديث ٥٧٢ (١٥٦/١)، وابن ماجه، كتاب المساجد، حديث ٧٧٥ (٢٥٥/١)، وفي لفظ آخر "وما فاتكم فاقضوا" عند الإمام أحمد في رواية أخرى، المسند ٢٣٨/٢، والنسائي، كتاب الإمامة، حديث ٨٦١ (١١٤/٢).

(٤٢) ينظر: طرح الثريب ٥٥٩/٢، شرح النووي على صحيح مسلم ٩٩/٥.

قال الحافظ ابن حجر: "الظاهر أنه من مفهوم الموافقة، لأن المسرع إذا أقيمت الصلاة يترجى إدراك فضيلة التكبيرة الأولى ونحو ذلك، ومع ذلك فقد نهى عن الإسراع، فغيره ممن جاء قبل الإقامة لا يحتاج إلى الإسراع؛ لأنه يتحقق إدراك الصلاة كلها، فينهى عن الإسراع من باب أولى" (٤٣).

٣- ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: إذا ثُوبَ للصلاة (٤٤)، فلا تأتوها وأنتم تسعون (٤٥)، وأتوها وعليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتموا، فإن أحدكم إذا كان يَعْمِدُ (٤٦) إلى الصلاة فهو في صلاة (٤٧).

وجه الدلالة:

دل الحديث على أن قاصد الصلاة في حكم المصلي، وهذا إشارة إلى أنه ينبغي عليه أن يتأدب بأداب الصلاة من الخشوع وحضور القلب وسكون الأعضاء، وترك العجلة والإسراع في المشي إليها (٤٨).

المسألة الثانية: الإسراع في المشي إلى الصلاة إذا خشي فوات تكبيرة الإحرام أو الركعة

إذا خشي قاصد الصلاة فوات تكبيرة الإحرام، أو فوات ركعة، فهل له أن يسرع في المشي إلى الصلاة أم لا؟ للعلماء ثلاثة أقوال:

القول الأول

إنه يمشي إليها بسكينة ولا يسرع، سواء خاف فوات تكبيرة الإحرام أم لا. وهذا مذهب الحنفية (٤٩)، والشافعية (٥٠)، والظاهرية (٥١).

(٤٣) فتح الباري ١١٧/٢.

(٤٤) معناه: إذا أقيمت؛ سميت الإقامة تنويهاً؛ لأنها دعاء إلى الصلاة بعد الدعاء في الأذان من قولهم (ثاب): إذا رجع. ينظر: الاستذكار ٣٥/٤، شرح النووي على صحيح مسلم ١٠٠/٥.

(٤٥) قال ابن عبد البر في التمهيد (٢٣١/٢٠): السعي ههنا في هذا الحديث: المشي بسرعة والاشتداد فيه والهرولة.

(٤٦) أي: يقصد، (لسان العرب، مادة عمد، ٨٧٩/٢).

(٤٧) أخرجه الإمام أحمد، المسند ٤٦٠/٢، ومسلم، كتاب المساجد، حديث ٦٠٢ (٤٢١/١)، وأبو داود، كتاب الصلاة، حديث ٥٧٢ (١٥٦/١).

(٤٨) ينظر: فتح الباري، ١١٨/٢، طرح الثريب ٥٦٢/٢.

(٤٩) ينظر: تحفة الفقهاء ١٤٤/١، حاشية ابن عابدين ١٥٦/١.

(٥٠) ينظر: روضة الطالبين ٣٤٢/١.

(٥١) ينظر: المحلى ٢٦٣/٤.

وبه قال : عطاء وسفيان الثوري^(٥٢).

قال الكاساني : "قال محمد : ويؤمر من أدرك القوم ركوعاً أن يأتي وعليه السكينة والوقار ، ولا يعجل في الصلاة حتى يصل الصف ، فما أدرك مع الإمام صلى بالسكينة والوقار ، وما فاته قضى"^(٥٣).
وقال النووي : "مذهبنا أن السنة لقاصد الجماعة أن يمشی بسكينة سواء خاف فوات تكبيرة الإحرام أم لا"^(٥٤).

القول الثاني

إن خشي فوات تكبيرة الإحرام أو الركعة له أن يسرع لإدراكها.
وذهب على هذا القول الأسود بن يزيد ، وعبدالرحمن بن زيد ، وسعيد بن جبیر ، وإسحاق بن راهوية^(٥٥).

وبه قال أبو إسحاق المروزي من الشافعية^(٥٦).

القول الثالث

إن طمع أن يدرك تكبيرة الإحرام أو الركعة جاز له الإسراع الذي لا ينافي السكينة والوقار ، أما الإسراع بمعنى الجري والعجلة فيكره.
وهو مذهب المالكية^(٥٧) ، والحنابلة^(٥٨).
واختاره النسائي في سننه ، وترجم له بـ "باب الإسراع إلى الصلاة من غير سعي"^(٥٩).
جاء في الشرح الكبير للدردير : " (و) جاز (إسراع) في المشي (لها) أي للصلاة لتحصيل فضل الجماعة ، (بلاخب) أي هرولة^(٦٠) ، لأنه يذهب الخشوع ، فيكره الخبب ولو خاف فوات إدراكها"^(٦١).

(٥٢) ينظر : المحلى ٢٦٣/٤.

(٥٣) بدائع الصنائع ٤٥/١.

(٥٤) المجموع شرح المذهب ٢٠٧/٤.

(٥٥) ينظر : مصنف ابن أبي شيبة ٣٥٨/٢ ؛ مصنف عبدالرزاق ٢٩٠/٢ ؛ شرح السنة للبغوي ٣١٩/٢ ؛ التمهيد ٢٨٢/٢٠.

(٥٦) ينظر : المجموع شرح المذهب ٢٠٧/٤.

(٥٧) ينظر : مواهب الجليل ٣٧١/١ ، بلغة السالك ٢٣٥/١ ، الاستذكار ٣٨/٤.

(٥٨) ينظر : غاية المنتهى ١٢٩/١ ، المبدع ٤٢٦/١ ، الشرح الكبير على المقنع للمقدسي ٣٩٦/٣.

(٥٩) سنن النسائي ١١٥/٢.

(٦٠) الهرولة : مادون الجري (ينظر : الشرح الصغير ٣٣٥/١).

(٦١) الشرح الكبير للدردير ٣٣٤/١.

وجاء في الإقناع: "وإن سمع الإقامة لم يسع، فإن طمع في إدراك التكبيرة الأولى... فلا بأس أن يسرع شيئاً، ما لم تكن عجلة تقبح"^(٦٢).

الأدلة

أدلة القول الأول: استدل أصحاب القول الأول بالأدلة التالية:

١- ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: "أذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة، وعليكم بالسكينة والوقار، ولا تسرعوا، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتموا"^(٦٣).
وجه الدلالة:

إن سماع الإقامة يخشى فوات بعض الصلاة، ومع ذلك أمره النبي ﷺ بالمشي إلى الصلاة بسكينة ووقار، ونهاه عن السعي، وأكد النبي ﷺ ذلك بقوله "فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا"، فصرح بالنهاي وإن فات من الصلاة ما فات، لئلا يظن أن النهي إنما هو لمن لم يخف فوات الصلاة^(٦٤).

٢- ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "إذا ثُوبَ للصلاة، فلا تأتوها وأنتم تسعون، وأتوها وعليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتموا، فإن أحدكم إذا كان يعمدُ إلى الصلاة فهو في صلاة"^(٦٥).
وجه الدلالة:

إن النبي ﷺ نهى عن السعي - بمعنى الإسراع إلى الصلاة عند الثوب لها، بالإتيان إليها بسكينة، مع أن من سمع الثوب للصلاة يخشى فوات شيء منها، وأكد ذلك ببيان العلة فقال: "فإن أحدكم إذا كان يعمد إلى الصلاة فهو في صلاة" وهذا يتناول جميع أوقات الإتيان إلى الصلاة^(٦٦).

أدلة القول الثاني: استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

١- الآيات الدالة على المبادرة إلى الخير:

(٦٢) الإقناع للحجاوي ١/١٦٨.

(٦٣) سبق تخريجه ص: ١١٥.

(٦٤) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم ٩٩/٥، فتح الباري لابن رجب ٣/٥٦٦ - ٥٦٨، شرح الزرقاني على موطأ مالك ١٤١/١.

(٦٥) سبق تخريجه في ص: ١١٥.

(٦٦) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم ٩٩/٥، طرح الثريب ٥٦١/٢.

أ) قول الله تعالى: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾^(٦٧).

ب) قول الله تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾^(٦٨).

ج) قول الله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ﴿١٠﴾ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾^(٦٩).

وجه الدلالة:

إن الآيات السابقة أمرت بالمسابقة والمصارعة إلى فعل الخيرات، وما يقتضي المغفرة، والصلاة من الخيرات، وفعلها يقتضي المغفرة، فيكون مأموراً بالإسراع إليها^(٧٠).

يمكن مناقشة الاستدلال بهذه الآيات من وجهين:

الوجه الأول:

إن هذه نصوص عامة خصصها الحديث الصحيح بالأمر بالمشي إلى الصلاة بسكينة والنهي عن الإسراع إليها^(٧١).

الوجه الثاني:

إن مدلول هذه النصوص من المسابقة والمصارعة إلى الخيرات يقتضي من المكلف المبادرة إلى الصلاة في أول وقتها، والتبكير إلى المسجد، بحيث لا يجيء متأخراً وفي حال تستدعي منه العجلة والإسراع خشية فوات شيء منها مع الإمام.

٢- قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ

ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٧٢).

وجه الدلالة:

إن الله عز وجل أمر بالسعي إلى صلاة الجمعة، والسعي هو العدو^(٧٣)، فيكون العدو إلى صلاة الجمعة مشروعاً، وغيرها من الصلوات في حكمها.

(٦٧) سورة البقرة الآية ١٤٨.

(٦٨) سورة آل عمران الآية ١٣٣.

(٦٩) سورة الواقعة الآية ١٠، ١١.

(٧٠) ينظر: بداية المجتهد، ١٠٨/١.

(٧١) ينظر: المرجع السابق.

(٧٢) سورة الجمعة الآية ٩.

(٧٣) ينظر: مختار الصحاح (مادة سعي) ص ١٢٦.

ونوقش هذا الاستدلال بعد التسليم أن المراد بالسعي في الآية هو العدو، بل المراد به المضي والذهاب إليها^(٧٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

"ليس المراد بالسعي المأمور به العدو... ولكن قال الأئمة: السعي في كتاب الله هو العمل والفعل، كما قال الله تعالى: {إِنْ سَعَيْكُمْ لَشَتَى} ^(٧٥). وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا﴾ ^(٧٦). فالسعي المأمور به إلى الجمعة هو المضي إليها والذهاب إليها" ^(٧٧).
وقال الحافظ بن حجر:

"السعي المأمور به في الآية غير السعي المنهي عنه في الحديث، والحجة فيه أن السعي في الآية فسر بالمضي، والسعي في الحديث فسر بالعدو، لمقابلته بالمشي، حيث قال ﷺ: "إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَأْتَوْهَا تَسْعُونَ وَأَتَوْهَا تَمْشُونَ عَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ" ^(٧٨).

٣- ما رواه أبو رافع قال كان رسول الله ﷺ إذا صلى العصر ذهب إلى بني عبد الأشهل فيتحدث عندهم حتى ينحدر للمغرب، قال أبو رافع فبينما النبي ﷺ يسرع إلى المغرب مررنا بالبقيع.. الحديث ^(٧٩)
وجه الدلالة:

أثبت الحديث إسراع النبي ﷺ إلى الصلاة، وفعله ﷺ حجة، فيكون دليلاً على مشروعية الإسراع في المجيء إلى الصلاة.

ونوقش الاستدلال بهذا الحديث من وجهين:

الوجه الأول:

إن هذا الحديث يتعارض مع ما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه من النهي عن الإسراع، وحديث أبي هريرة رضي الله عنه أصح من حديث أبي رافع رضي الله عنه فيتعين الأخذ به ^(٨٠).

(٧٤) ينظر: شرح السنة للبغوي ٣١٧/٢، شرح النووي على صحيح مسلم ١٠٠/٥.

(٧٥) سورة الليل الآية ٤.

(٧٦) سورة الإسراء الآية ١٩.

(٧٧) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٢/٢٥٩ - ٢٦٠.

(٧٨) فتح الباري ٢/٣٩٠.

(٧٩) أخرجه النسائي، في كتاب الإمامة، الحديث ٨٦٢ (١١٥/٢)،

(٨٠) ينظر: طرح الشريب ٥٦٠/٢.

الوجه الثاني:

وقد ناقش أصحاب القول الثالث الاستدلال بهذا الحديث بأن ما أثبتته هذا الحديث لا يتعارض مع النهي عن الإسراع، كما سيأتي بيانه في أدلتهم.

٤- أنه مروي عن بعض الصحابة، كما يلي:

أ) روى سلمة بن كهيل أن ابن مسعود سعى إلى الصلاة، فقيل له: فقال: أوليس أحق ما سعت إليه الصلاة^(٨١).

ب) روى نافع أن ابن عمر سمع الإقامة وهو بالبقيع، فأسرع المشي إلى المسجد^(٨٢).
وجه الدلالة:

إن هذين الأثرين أثبتا إسراع ابن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما إلى الصلاة، وفعل الصحابي حجة، فيكون دليلاً على مشروعية الإسراع في المجيء إلى المسجد.

ويناقش هذا الاستدلال من وجهين:

الوجه الأول:

إن فعل الصحابي مختلف في حجته^(٨٣)، وقد ثبت نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الإسراع، فلا يعدل عنه.
الوجه الثاني:

إن أصحاب القول الثالث لا يرون تعارضاً بين ما روي عن هذين الصحابين، وبين النهي عن الإسراع - كما سيأتي بيانه في أدلتهم.

أدلة القول الثالث:

ذهب أصحاب هذا القول إلى إنه يستحب لقاصد الصلاة أن يمشي إليها بسكينة ووقار ولا يسرع، إلا أن يخاف فوات تكبيرة الإحرام أو الركعة فيجوز له الإسراع على وجه لا ينافي السكينة والوقار، أما الإسراع بمعنى العدو، والجري والهرولة، أو كان السعي عجلة تقبح، فهو منهي عنه.

(٨١) مصنف ابن أبي شيبة ٣٥٨/٢، مصنف عبدالرزاق ٢٩٠/٢.

(٨٢) الموطأ ٧٢/١، مصنف عبدالرزاق ٢٩٠/٢.

(٨٣) ينظر خلاف العلماء في حجة قول الصحابي في: الأحكام في أصول الأحكام للآمدي ١٤٩/٤؛ أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء ص: ٥٣٠.

وهؤلاء أعملوا كل الأدلة.

فحملوا أدلة القول الأول على الإسراع بمعنى العدو والهرولة.

وحملوا فعل النبي ﷺ وفعل أصحابه عليه السلام مما احتج به أصحاب القول الثاني، على ما إذا كان الإسراع

على وجه لا ينافي السكينة والوقار، وعلى وجه لا يبيح فعله من قاصد الصلاة.

ولذا ترجم النسائي في سننه لهذا القول بباب (الإسراع إلى الصلاة من غير سعي) وأورد فيه حديث أبي

رافع رضي الله عنه المتقدم ^(٨٤).

قال زين الدين العراقي: "وذلك يدل على أن النسائي فهم أن بين السعي والمشي رتبة وهي الإسراع، وأنها

ملتحنة بالمشي في عدم النهي عنها" ^(٨٥).

وسئل الإمام مالك عن الإسراع في المشي إلى الصلاة إذا أقيمت؟ فقال: "ما أرى بذلك بأساً ما لم

يسع" ^(٨٦).

وقال الإمام أحمد: "لابأس إذا طمع أن يدرك التكبيرة الأولى أن يسرع شيئاً، ما لم تكن عجلة تقبح،

جاء الحديث إن أصحاب رسول الله ﷺ أنهم كانوا يُعجلون شيئاً إذا خوفوا فوات التكبيرة الأولى وطمعوا في

إدراكها" ^(٨٧).

ومما يؤيد هذا القول (بحمل الإسراع - المنهي عنه - على العدو والهرولة) أن سبب أمر النبي ﷺ بإتيان

الصلاة بسكينة ووقار - كما في حديث أبي قتادة المتقدم ^(٨٨) - أنه سمع جلبة رجال، أي أصواتهم حال حركتهم

فلما صلى سألهم: ما شأنكم؟ قالوا استعجلنا الصلاة، قال: لاتفعلوا... الحديث.

فالسبب يفسر معنى الإسراع بذلك.

القول الرابع:

بعد عرض الأقوال في المسألة، وأدلة كل قول منها، وما ورد عليها من مناقشة، يتضح بجلاء رجحان

القول الثالث؛ حيث أعمل أصحاب هذا القول كل الأدلة، وأخذوا بجميع النصوص، والله أعلم.

(٨٤) سنن النسائي ١١٥/٢.

(٨٥) طرح الثريب ٥٦٠/٢.

(٨٦) الاستذكار ٣٨/٤.

(٨٧) المغني ١١٦/٢، وينظر: فتح الباري لابن رجب ٥٦٧/٣.

(٨٨) في صفحة: ١١٩.

المطلب الثاني: وقت دخول المسبوق مع الإمام

يستحب للمسبوق أن يدخل مع الإمام في أي حال وجده عليها، من قيام أو ركوع أو سجود أو قعود، ولا ينتظر قيام الإمام أو انتقاله، وإن لم يُعْتَدَ له بما أدركه، وهذا بلا خلاف بين العلماء^(٨٩).
قال الترمذي: "والعمل على هذا عند أهل العلم"^(٩٠).

ومستند ذلك مايلي:

أولاً: قوله ﷺ: "إذا تُوبَ للصلاة، فلا تأتوها وأنتم تسعون، وأتوها وعليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا..." الحديث^(٩١).
وجه الدلالة:

إن قوله ﷺ: "فما أدركتم فصلوا" أمر بالدخول مع الإمام على الهيئة التي يوجد عليها، وهو أمر مطلق لم يقيد بما إذا كان الإمام في حال يعتد للمسبوق بما يدركه معه أم لا^(٩٢).

ثانياً: عن أبي بكرة رضي الله عنه أنه انتهى إلى النبي ﷺ وهو راكع، فركع قبل أن يصل إلى الصف، فذكر ذلك للنبي ﷺ.

فقال: "زادك الله حرصاً ولا تَعُدْ"^(٩٣).

قال البغوي: "ومن فوائد حديث أبي بكرة أن من أدرك الإمام على حال يجب أن يصنع كما يصنع الإمام"^(٩٤).

قال ابن حجر: "واستدل بهذا الحديث على استحباب موافقة الداخل للإمام على أي حال وجده عليها"^(٩٥).

(٨٩) ينظر: بدائع الصنائع ١/١٢٩، الكافي لابن عبد البر ص ٤٩، الأم للإمام الشافعي ٢/٣٣٠، المغني ٢/١٨٤، المحلى ٤/٢٣٨، فتح الباري ٢/٣٦٩، شرح السنة للبغوي ٣/٣٨٠، طرح الشريب ٢/٥٦٣.

(٩٠) سنن الترمذي ٢/٤٨٦.

(٩١) سبق تخريجه في ص: ١٢٠.

(٩٢) ينظر: المنتقى للباجي ١/١٣٢، شرح الزرقاني على الموطأ ١/١٤١، الكافي لابن عبد البر ص ٤٩.

(٩٣) أخرجه الإمام أحمد، المسند ٥/٣٩، والبخاري، واللفظ له، في كتاب الأذان، الحديث ٧٨٣ (٢/٢٦٧)، وأبو داود، في كتاب الصلاة، الحديث ٦٨٤ (١/١٨٢)، والنسائي، في كتاب الإمامة، الحديث ٨٧١ (٢/١١٨)، قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٢/٣٦٩): "قوله (ولا تَعُدْ) ضبطناه في جميع الروايات بفتح أوله وضم العين، من العود".

(٩٤) شرح السنة ٣/٣٨٠.

(٩٥) فتح الباري ٢/٣٦٩.

ثالثاً: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا جئتم إلى الصلاة ونحن سجود فاسجدوا، ولا تعدوها شيئاً، ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة: (٩٦)".

وجه الدلالة:

إن النبي ﷺ أمر من أدرك الإمام في السجود أن يدخل معه ويسجد، مع أن مدرك السجود لا يعتد له بالركعة مادام الركوع قد فات، فدل هذا على أن المسبوق مأمور بالدخول مع الإمام في أي حال وجده عليها^(٩٧).

رابعاً: عن عبدالعزيز بن رفيع عن رجل من أهل المدينة، عن النبي ﷺ قال: "من وجدني راكعاً أو قائماً أو ساجداً فليكن معي على حالي التي أنا عليها: (٩٨)".

وجه الدلالة:

الحديث صريح في الأمر بالدخول مع الإمام في أي حال كان عليها^(٩٩).

قال الحافظ ابن حجر: "استحباب موافقة الداخل للإمام على أي حال وجده عليها، وقد ورد الأمر بذلك صريحاً في سنن سعيد بن منصور من رواية عبدالعزيز بن رفيع" وأورد هذا الحديث^(١٠٠).

خامساً: عن ابن أبي ليلى قال: حدثنا أصحابنا، قال: كان الرجل إذا جاء، يسأل، فيخبر بما سبق من صلاته، وأنهم قاموا مع رسول الله ﷺ من بين قائم وراكع وقاعد ومصل مع رسول الله ﷺ فجاء معاذ، فأشاروا إليه، فقال معاذ: لا أراه على حال إلا كنت عليها، فقال: إن معاذاً قد سن لكم سنة، كذلك فافعلوا^(١٠١).

وجه الدلالة:

دل الحديث على أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا إذا سبقوا ببعض الصلاة، صلوا مقدار ما فاتهم منفردين، ثم دخلوا مع الإمام فصلوا معه بقية الصلاة، ثم إن معاذاً لما أتى الصلاة تابع الإمام فيما هو فيه، ثم استدرك ما بقي بعد سلامه، فأقره النبي ﷺ وأمر الصحابة أن يفعلوا فعله.

(٩٦) أخرجه أبو داود، في كتاب الصلاة، الحديث ٨٩٣ (٢٣٦/١)، والحاكم في المستدرک (٢١٦/١) وصححه ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في إرواء الغلیل ٢٦٠/٢.

(٩٧) ينظر: المغني ١٨٤/٢، عون المعبود ٧٥٩.

(٩٨) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٢٥٣/١، والبيهقي في كتاب الصلاة، (٢٩٦/٢)، وسعيد بن منصور، كما في فتح الباري (٢٦٩/٢).

(٩٩) ينظر: شرح الزرقاني على الموطأ ١٤١/١.

(١٠٠) فتح الباري ٣٦٩/٢.

(١٠١) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، الحديث ٥٠٦ (١٣٨/١)، والبيهقي في كتاب الصلاة، (٩٣/٣)، وصححه الألباني (

فدل ذلك على أن المسبوق يدخل مع الإمام في أي حال وجده عليها^(١٠٢).

سادساً: عن معاذ بن جبل قال: قال النبي ﷺ "إذا أتى أحدكم الصلاة

والإمام على حال^(١٠٣) فليصنع كما صنع الإمام^{(١٠٤)(١٠٥)}.

وجه الدلالة:

الحديث صريح الدلالة في أمر المسبوق بالدخول مع الإمام في أي حال وجده عليها^(١٠٦).

قال أبو بكر بن العربي: "وإنما ذكره أبو عيسى ليبين بذلك أنه ورد أمر بأن يدخل مع الإمام على أي حال

كان، وبذلك أقول ولو لم يدرك معه إلا السلام"^(١٠٧).

سابعاً: رويت آثار عن السلف تدل على أن المسبوق يدخل مع الإمام في أي حال وجده عليها منها: -

أ) عن الزهري عن سالم عن ابن عمر وزيد بن ثابت قالوا: إن وجدهم وقد رفعوا رؤوسهم من

الركوع، كبر وسجد، ولم يعتد بها^(١٠٨).

ب) عن قتادة قال: إذا أدركتهم وهم سجود، فاسجد معهم، ولا تعتد بتلك الركعة^(١٠٩).

ج) عن إبراهيم النخعي قال: علي حال وجدت الإمام، فاصنع كما يصنع^(١١٠).

(١٠٢) ينظر: طرح الشريب ٥٦٣/٢، عون المعبود ٤٢٦/٠.

(١٠٣) أي من قيام وركوع أو سجود أو قعود (ينظر: تحفة الأحوذى ١٩٩/٣).

(١٠٤) أي فليوافق الإمام فيما هو فيه من القيام أو الركوع أو غير ذلك ولا ينتظر الإمام إلى القيام، (المرجع السابق).

(١٠٥) أخرجه الترمذي وقال: "هذا حديث غريب لا نعلم أحداً أسنده إلا ما روي من هذا الوجه، والعمل على هذا عند أهل

العلم"، سنن الترمذي، كتاب الصلاة، الحديث ٥٩١ (٤٨٦/٢).

قال الحافظ بن حجر في فتح الباري (٣٦٩/٢): "وفي إسناده ضعف، لكنه ينجبر بطريق سعيد بن منصور" (الحديث المتقدم في

رابعاً)، وقال الشيخ أحمد محمد شاكر في تعليقه على سنن الترمذي (٤٨٦/٢ الهامش): "له شاهد من حديثه أيضاً عند أبي

داود" (أي الحديث المتقدم في خامساً)، وقال عبد القادر الأرناؤوط: "وفي حديث معاذ انقطاع بين ابن أبي ليلى ومعاذ، لكن

له شاهد بمعناه من حديث معاذ عند أبي داود" [أي الحديث المتقدم في خامساً] (هامش جامع الأصول ٦٣٠/٥).

(١٠٦) ينظر: عارضة الأحوذى ٧٣/٣، المغني ١٨٤/٢.

(١٠٧) عارضة الأحوذى ٧٤/٣.

(١٠٨) مصنف ابن أبي شيبة ٤٦٠/٢ (ط دار القبلة).

(١٠٩) مصنف ابن أبي شيبة ٤٦١/٢ (ط دار القبلة).

(١١٠) المرجع السابق.

المطلب الثالث: كيفية دخول المسبوق مع الإمام

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: كيفية دخول المسبوق مع الإمام وهو راکع.

المسألة الثانية: كيفية دخول المسبوق مع الإمام بعد رفعه من الركوع.

المسألة الأولى: كيفية دخول المسبوق مع الإمام وهو راکع.

ولها أربعة فروع:

الفرع الأول: في الإحرام بالصلاة قائماً.

الفرع الثاني: في التكبير للركوع مع تكبيرة الإحرام.

الفرع الثالث: في الركوع دون الصف لإدراك الركعة.

الفرع الرابع: في انتظار الإمام للدخول في حال الركوع.

الفرع الأول: في الإحرام بالصلاة قائماً

اتفق العلماء على أن المسبوق في الفرض يأتي بتكبيرة الإحرام قائماً إن كان قادراً.

قال الكاساني: "وإذا وجد الإمام في الركوع يكبر للافتتاح قائماً" (١١١).

وقال ابن عبد البر: "وعلى المأموم إذا فاتته بعض الصلاة أن يحرم قائماً بتكبير ينوي به الدخول في

صلاته" (١١٢).

وقال النووي: "إذا أدرك الإمام راکعاً كبر للإحرام قائماً، ثم يكبر للركوع" (١١٣).

وقال ابن قدامة: "وعليه [أي المسبوق] أن يأتي بالتكبيرة منتصباً" (١١٤).

وذلك لأن تكبيرة الإحرام محلها القيام - للمقادر عليه -، فإذا أتى بها وهو راکع فقد أتى بها في غير محلها،

فلم تجزه" (١١٥).

ولأنه يفوته القيام وهو من أركان الصلاة غير النافلة" (١١٦).

(١١١) بدائع الصنائع ١/ ١٢٩، وينظر: حاشية ابن عابدين ١/ ٤٨٠.

(١١٢) الكافي ص ٤٩، وينظر: حاشية الدسوقي ١/ ٢١٣.

(١١٣) المجموع شرح المذهب ٤/ ٢١٤، وينظر: الأم للإمام الشافعي ٢/ ٣٣٠.

(١١٤) المغني ٢/ ١٨٢، وينظر: معونة أولي النهى ٢/ ٣٣٥.

(١١٥) ينظر: المغني (الموضع السابق).

(١١٦) ينظر: معونة أولي النهى (الموضع السابق).

الفرع الثاني: في التكبير للركوع مع تكبيرة الإحرام

وفيه خمس حالات:

الحالة الأولى: أن يأتي بتكبيرتين للإحرام وللركوع.

الحالة الثانية: أن يأتي بتكبيرة واحدة ينوي بها الإحرام فقط.

الحالة الثالثة: أن يأتي بتكبيرة واحدة ينوي بها الإحرام والركوع معاً.

الحالة الرابعة: أن يأتي بتكبيرة واحدة ينوي بها الركوع فقط.

الحالة الخامسة: أن يأتي بتكبيرة واحدة لاينو بها شيئاً.

الحالة الأولى: أن يأتي بتكبيرتين للإحرام وللركوع:

الأفضل للمسبوق أن يأتي بتكبيرة الإحرام قائماً، ثم يأتي بتكبيرة أخرى للركوع في حال انخطاؤه إليه، وهذا محل اتفاق بين العلماء^(١١٧).

قال أبو داود: قلت لأحمد: يكبر مرتين أحب إليك؟ قال: إن كبر تكبيرتين ليس فيه اختلاف^(١١٨).

وذلك لأمرين:

أحدهما: أن تكبيرة الإحرام ركن لا تسقط بحال، والتكبيرة الثانية تكبيرة الركوع وكل من الإحرام

والركوع شرع له التكبير، فيكون المسبوق قد أتى بالمشروع على وجه الكمال^(١١٩).

الثاني: أن في إتيانه خروجاً من خلاف من قال: لا تجزئه تكبيرة واحدة^(١٢٠)، كما سيأتي.

الحالة الثانية: أن يأتي بتكبيرة واحدة ينوي بها الإحرام فقط:

اتفق العلماء من الحنفية^(١٢١)، والمالكية^(١٢٢)، والشافعية^(١٢٣)، والحنابلة^(١٢٤)، على أن المسبوق إذا دخل في

الصلاة والإمام راع، فأتى بتكبيرة واحدة، ونوى بها الإحرام فقط، فإنها تجزئه عن تكبيرة الركوع.

(١١٧) ينظر: فتح القدير ٤٨٣/١، بدائع الصنائع ١٢٩/١، عقد الجواهر الثمينة ١٤٥/١، أسنى المطالب ٦٣/١، الإقناع

للحجاوي ٢٤٩/١.

(١١٨) المغني ١٨٢/٢.

(١١٩) ينظر: المرجع السابق.

(١٢٠) ينظر: كشف القناع ٤٦١/١: الإنصاف ٢٢٤/٢.

(١٢١) ينظر: البحر الرائق ١٣٢/٢.

(١٢٢) ينظر: حاشية الدسوقي ٣٤٨/١.

(١٢٣) ينظر: المجموع شرح المذهب ٢١٤/٤.

(١٢٤) ينظر: شرح منتهى الإرادات ٥٤١/١.

وذلك لأمرين :

أحدهما : أنه روي عن زيد بن ثابت ، وابن عمر^(١٢٥) رضي الله عنهما ولم يعرف لهم مخالف من الصحابة فيكون ذلك إجماعاً^(١٢٦).

الثاني : أنه اجتمع واجبان من جنس واحد في محل واحد ، أحدهما ركن فسقط به الآخر ، كما لو طاف الحاج طواف الزيارة عند خروجه من مكة فإنه يجزئه عن طواف الوداع^(١٢٧).

الحالة الثالثة : أن يأتي بتكبيرة واحدة وينوي بها الإحرام والركوع معاً :

إذا أتى المسبوق في حال القيام بتكبيرة واحدة ، ونوى بها الإحرام والركوع معاً ، فقد اختلف العلماء في انعقاد صلاته على قولين :

القول الأول : إن صلاته لا تنعقد.

وهو مذهب الشافعية^(١٢٨) ، والصحيح من مذهب الحنابلة^(١٢٩).

القول الثاني : إن صلاته تنعقد.

وهو مذهب الحنفية^(١٣٠) ، والمالكية^(١٣١) ، ورواية عن الإمام أحمد^(١٣٢) ، اختارها ابن قدامة^(١٣٣).

الأدلة :

دليل القول الأول : إن المطلوب للدخول في الصلاة الإتيان بتكبيرة الإحرام مع اعتقاد فرضيتها ، فإذا

خالط نيتها نية أنها للركوع ، فقد خالط نية الفرضية نية عدم الفرضية ، فلم تنعقد الصلاة لتنافيها.

ويناقش : بعدم التسليم بالتنافي ؛ لأنها مخالطة اشتراك واقتران ، وليس مخالطة تنافي وتعارض^(١٣٤).

(١٢٥) ينظر : المصنف لابن أبي شيبة ٤٣١/٢.

(١٢٦) ينظر : المغني ١٨٣/٢.

(١٢٧) ينظر : معونة أولي النهى ٣٣٥/٢ - ٣٣٦.

(١٢٨) ينظر : مغني المحتاج ٢٦١/٢.

(١٢٩) ينظر : الإقناع للحجاوي ٢٤٩/١.

(١٣٠) ينظر : فتح القدير ٤٨٣/١.

(١٣١) ينظر : حاشية الدسوقي ٣٤٨/١.

(١٣٢) ينظر : الإنصاف ٢٢٤/٢.

(١٣٣) ينظر : المغني ١٨٢/٢.

(١٣٤) ينظر : المجموع شرح المذهب ٢١٤/٤ ؛ معونة أولي النهى ٣٣٦/٢ ، أسنى المطالب ٦٤/١.

أدلة القول الثاني: استدل أصحاب هذا القول بما يلي :

- ١- إن نية الركوع لاتنافي نية الافتتاح ، فهما من جملة العبادة^(١٣٥) .
- ٢- إنه واجب يجزيء عنه وعن غيره إذا نواه ، فلم يمنع صحة نية الواجبين كما لو نوى بطواف الزيارة له وللوداع^(١٣٦) .

الترجيح:

الراجح هو القول بانعقاد صلاة المسبوق بتكبيرة واحدة ، ينوي بها الإحرام والركوع معا ؛ لقوة أدلته ، وسلامتها من المعارض ، مقابل ماورد على دليل القول الأول من مناقشة ، والله أعلم .

الحالة الرابعة: أن يأتي بتكبيرة واحدة وينوي بها الركوع فقط :

إذا أتى المسبوق في حال القيام بتكبيرة واحدة ونوى بها الركوع فقد اختلف العلماء في انعقاد صلاته على قولين :

القول الأول: أن صلاته تنعقد .

وهو مذهب الحنفية^(١٣٧) .

القول الثاني: أن صلاته لاتنعقد .

وهو مذهب المالكية^(١٣٨) ، والشافعية^(١٣٩) ، والحنابلة^(١٤٠) .

الأدلة:

دليل القول الأول: أن المسبوق لما نوى بهذه التكبيرة الركوع ، ولم ينو تكبيرة الافتتاح ، لغت نيته وانصرفت إلى تكبيرة الافتتاح ، لأنه لما قصد بها الذكر الخالص دون شيء خارج الصلاة ، وكانت التحريمة هي المفروضة عليه ؛ لكونها شرطاً ، انصرفت إلى الفرض ؛ لأن المحل له ، وهو أقوى من النفل^(١٤١) .

(١٣٥) ينظر: كشف القناع ٤٦١/١ .

(١٣٦) ينظر: المغني ١٨٢/٢ .

(١٣٧) ينظر: فتح القدير ٤٨٣/١ .

(١٣٨) ينظر: حاشية الدسوقي ٣٤٨/١ .

(١٣٩) ينظر: المجموع شرح المذهب ٢١٤/٤ .

(١٤٠) ينظر: كشف القناع ٤٦١/١ .

(١٤١) ينظر: حاشية ابن عابدين ٤٨٠/١ .

ونناقش: بأن الداخل في الصلاة مطلوب منه أن يأتي بتكبيرة الإحرام، وهذا المسبوق قد خلت صلاته منها: والمسبوق نية صريحة في إتيانه بتكبيرة الركوع وعدم تكبيرة الإحرام، والتصريح يقيني هنا، ودلالة الحال محل شك، والقاعدة: أنه لا عبرة للدلالة في مقابلة التصريح^(١٤٢).

دليل القول الثاني: استدل أصحاب هذا القول بأن تكبيرة الإحرام ركن ولم يأت بها، فلم تنعقد صلاته^(١٤٣).

الترجيح:

الراجح هو القول الثاني؛ لقوة دليله مقابل ماورد من مناقشة على استدلال أصحاب القول الأول، والله أعلم.

الحالة الخامسة: أن يأتي بتكبيرة واحدة ولا ينوي بها شيئاً:

إذا أتى المسبوق في حال القيام بتكبيرة واحدة، ولم ينوهما - أي لم ينو بها تكبيرة الإحرام أو الركوع - فهل تنعقد صلاته أم لا؟

اختلف العلماء في هذا على قولين:

القول الأول: أن صلاته لم تنعقد.

وهو الصحيح من مذهب الشافعية^(١٤٤).

القول الثاني: أن صلاته تنعقد.

وهو مذهب الحنفية^(١٤٥) والمالكية^(١٤٦)، وقول في المذهب الشافعي^(١٤٧)، ورواية عن الإمام أحمد.

قال الإمام أحمد - فيمن جاء والإمام راکع - : كبر تكبيرة واحدة. قيل له: ينوي بها الافتتاح؟ قال: نوى

أو لم ينو، أليس قد جاء وهو يريد الصلاة؟^(١٤٨).

(١٤٢) ينظر في معنى هذه القاعدة: القواعد الفقهية د. علي الندوي ص ٣٨٠.

(١٤٣) ينظر: معونة أولي النهى ٣٣٦/٢؛ أسنى المطالب ٦٣/١.

(١٤٤) ينظر: مغني المحتاج ٢٦١/١.

(١٤٥) ينظر: حاشية ابن عابدين ٤٨٠/١.

(١٤٦) ينظر: بلغة السالك ٢٣٣/١.

(١٤٧) ينظر: المجموع شرح المذهب ٢١٤/٤.

(١٤٨) المغني ١٨٣/٢.

الأدلة:

دليل القول الأول: استدل أصحاب هذا القول بأنه أتى بتكبيرة واحدة، يحتمل أنها للإحرام ويحتمل أنها للركوع، ولا قرينة ترجح أحدهما؛ لتعارضهما، فلا بد من قصد صارف، ولم يوجد، فلم تنعقد^(١٤٩).

ويناقش بعدم التسليم بأنه لم يوجد قرينة ترجح أنه للتحريم؛ لما سيأتي في أدلة القول الثاني.

دليل القول الثاني: استدل أصحاب هذا القول بأنه أتى بتكبيرة واحدة ولم ينو شيئاً، فإنه ينصرف إلى الإحرام، وذلك لأمرين:

أحدهما: أنه لما قصد به الذكر الخاص بالصلاة دون شيء خارج الصلاة، وكانت التحريم هي المفروضة عليه، انصرفت إلى الفرض وهو الإحرام؛ لأن المحل له^(١٥٠).

الثاني: إن نية الدخول بالصلاة تقدمت عند القيام للإحرام بالصلاة، وانضمت تلك النية للتكبير الذي أوقعه عند الركوع، وشأن تكبيرة الركوع أن لا تقارن النية، وإنما هذا شأن تكبيرة الإحرام^(١٥١).

الترجيح:

الراجح هو القول بانعقاد صلاته لقوة أدلته مقابل عدم سلامة دليل القول الأول بما ورد عليه من مناقشة. والله أعلم.

الفرع الثالث: في الركوع دون الصف لإدراك الركعة

المسبوق إذا دخل المسجد فوجد الإمام راکعاً، فركع دون الصف ثم دخل في الصف، هل تصح صلاته؟ للعلماء ثلاثة أقوال:

القول الأول: صلاته صحيحة.

وهو مذهب الحنفية^(١٥٢) والمالكية^(١٥٣) والشافعية^(١٥٤) والحنابلة^(١٥٥)، وبه قال: زيد بن ثابت، وعروة، وسعيد بن جبیر، والزهری، والأوزاعي^(١٥٦).

(١٤٩) ينظر: أسنى المطالب ٦٤/١.

(١٥٠) ينظر: حاشية ابن عابدين ٤٨٠/١.

(١٥١) ينظر: حاشية الدسوقي ٣٤٨/١، المجموع شرح المذهب ٢١٤/٤، مغني المحتاج ٢٦١/١.

(١٥٢) ينظر: بدائع الصنائع ٢١٨/١، شرح معاني الآثار ٥١٤/١.

(١٥٣) ينظر: الشرح الكبير على مختصر خليل ٣٤٦/١، بداية المجتهد ١٠٩/١.

(١٥٤) ينظر: المعرفة للبيهقي ٨/٣، شرح السنة للبخاري ٣٧٨/٣، فتح العلام ص ٢٥٣.

(١٥٥) ينظر: الإنصاف ٢٩٠/٢، الإقناع للحجاوي ٢٦٥/١، منتهى الإرادات ٣١٤/١.

(١٥٦) ينظر: فتح الباري لابن رجب ١٥/٥، المغني ٧٧/٣، المصنف لابن أبي شيبة ٢٥٥/١ - ٢٥٦.

القول الثاني: إن علم النهي لم تصح، وإلا صحت، وهو رواية عن الإمام أحمد^(١٥٧).

القول الثالث: لا تصح إلا إذا دخل في الصف قبل رفع الإمام من الركوع، وهو رواية عن الإمام أحمد^(١٥٨).
الأدلة:

أدلة القول الأول: استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

١ - عن أبي بكرة رضي الله عنه أنه انتهى إلى النبي ﷺ وهو راكع، فركع قبل أن يصل إلى الصف، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: "زادك الله حرصاً ولا تعد"^(١٥٩).

وجه الدلالة:

أن أبا بكرة ركع دون الصف، ولم يأمره النبي ﷺ بإعادة صلاته، فدل على صحتها^(١٦٠).

٢ - ما روي عن جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ أنهم ركعوا دون الصف، ثم مشوا إلى الصف، واعتدوا بتلك الركعة التي ركعوها دون الصف^(١٦١)، فمن ذلك:

(أ) إن زيد بن ثابت رضي الله عنه دخل المسجد، فوجد الناس ركوعاً، فركع، ثم دبَّ حتى وصل الصف^(١٦٢).

(ب) إن ابن مسعود رضي الله عنه إذا عجل يدبُّ إلى الصف راكعاً^(١٦٣).

(ج) عن زيد بن وهب قال خرجت مع عبد الله (ابن مسعود) ... وفيه: ثم مشينا راكعين حتى انتهينا إلى الصف^(١٦٤).

دليل القول الثاني: استدل للقول الثاني بحديث أبي بكرة المتقدم في أدلة القول الأول، ومحل الشاهد فيه قوله ﷺ: "زادك الله حرصاً ولا تعد"^(١٦٥).

(١٥٧) ينظر: الإنصاف ٢/٢٩١.

(١٥٨) ينظر: المرجع السابق.

(١٥٩) سبق تخريجه في ص: ١٢٩.

(١٦٠) ينظر: شرح معاني الآثار ١/٥١١، فتح الباري ٢/٢٦٨، سبل السلام ٢/٦٥.

(١٦١) ينظر: شرح معاني الآثار ١/٥١٣ - ٥١٤، شرح السنة للبغوي ٣/٣٧٩.

(١٦٢) أخرجه الإمام مالك في الموطأ ١/١٦٥، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٩٠، ٣/١٠٦، قال الأرناؤوط في تحقيقه لجامع الأصول: "وإسناده صحيح (٦٣٩/٥)".

(١٦٣) أخرجه الإمام مالك في الموطأ ١/١٦٥، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٩٠-٩١، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٥١٣، قال الأرناؤوط: وإسناده منقطع لكن يشهد له رواية زيد بن ثابت وإسناده صحيح (هامش جامع الأصول ٥/٦٣٩).

(١٦٤) المصنف لابن أبي شيبه ١/٢٥٥، قال الألباني في إرواء الغليل (٢/٢٦٣): "وسنده صحيح".

(١٦٥) سبق تخريجه في ص: ١٢٩.

وجه الدلالة:

إن النبي ﷺ نهاه عن العود إلى الإحرام خارج الصف، والنهي يقتضي الفساد، ولم يأمره بالإعادة؛ لأنه لم يعلم النهي^(١٦٦).

ونوقش من وجهين:

الوجه الأول: بعدم التسليم بأن النبي ﷺ نهاه عن العود إلى الإحرام خارج الصف، وإنما نهاه عن العود إلى التهاون وإبطاء المحيي إلى الصلاة^(١٦٧).

وأجيب: بأن النبي ﷺ إنما نسبة إلى الحرص، ودعى له بالزيادة، فكيف ينهاه عن التهاون وهو منسوب إلى ضده^(١٦٨).

الوجه الثاني: إن النبي ﷺ إنما نهاه عن السعي الشديد^(١٦٩)، وقد ورد ما يقتضي ذلك صريحاً كما في رواية الطحاوي^(١٧٠) بسنده عن أبي بكر قال: جئت ورسول الله ﷺ راكع وقد حفزني في النفس، وفي رواية أخرى^(١٧١): "فقال أيكم صاحب النفس؟".

دليل القول الثالث: استدلل لهذا القول بأن المسبوق إذا دخل في الصف قبل أن يرفع الإمام رأسه من الركوع، فإن صلاته صحيحة؛ لأنه أدرك مع الإمام في الصف ما يدرك به الركعة، وإن رفع الإمام رأسه من الركوع قبل دخوله في الصف لم تصح صلاته؛ لأنه لم يدرك في الصف ما يدرك به الركعة، وأشبهه ما لو صلى ركعة كاملة^(١٧٢).

ويناقش: بأن هذا اجتهاد في مقابل النص وهو حديث أبي بكر المتقدم، حيث ركع دون الصف، ولم يأمره النبي ﷺ بإعادة صلاته، وليس في الحديث ما يدل على أن أبا بكر دخل في الصف قبل أن يرفع الإمام، فيبقى على إطلاقه.

(١٦٦) ينظر: معونة أولي النهى ٣٩٩/٢.

(١٦٧) ينظر: التلخيص الحبير ٨٢٠/٢ (ط. أضواء السلف)، نيل الأوطار ٢٢٨/٣.

(١٦٨) ينظر: المغني ٧٧/٣.

(١٦٩) ينظر: فتح الباري ٢٦٨/٢، حيث قال الحافظ ابن حجر: "(ولا تعد) أي إلى ما صنعت من السعي الشديد".

(١٧٠) ينظر: شرح معاني الآثار ١/٥١٠، ٥١١، فتح الباري لابن رجب ١٩/٥،

(١٧١) أخرجه الطبراني، كما في مجمع الزوائد ٢٠٣/١.

(١٧٢) ينظر: المغني ٧٦/٣ - ٧٧، معونة أولي النهى ٣٩٩/٢.

الترجيح:

بعد عرض الأقوال في المسألة، وما استدل به كل قول، وما ورد من مناقشة على أدلة القولين الثاني والثالث، يتبين رجحان القول الأول لدلالة النص، ولفعل الصحابة، والله أعلم.

الفرع الرابع: في انتظار الإمام للدخول في حال الركوع

إذا أحس الإمام - وهو في الركوع - بدخل يريد الصلاة معه، فهل ينتظره كي يدرك الركعة، أم لا ينتظره؟ للعلماء ثلاثة أقوال في هذه المسألة:

القول الأول: يستحب انتظاره.

وبه قال ^(١٧٣): الشعبي، والنخعي، وأبي مجلز، وعبدالرحمن بن أبي يعلى من التابعين.

القول الثاني: يكره انتظاره.

وهو مذهب الحنفية ^(١٧٤)، والمالكية ^(١٧٥)، وأحد القولين عند الشافعية ^(١٧٦).

وبه قال ^(١٧٧): الأوزاعي، واستحسنه ابن المنذر ^(١٧٨).

القول الثالث: يستحب انتظاره ما لم يشق على المصلين.

وهو مذهب الحنابلة ^(١٧٩)، والقول الثاني عند الشافعية ^(١٨٠).

وبه قال: إسحق، وأبو ثور ^(١٨١)، واستحسنه الشوكاني ^(١٨٢).

أدلة القول الأول: استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

١ - عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: إني لأدخل في الصلاة وأنا أريد إطالتها، فأسمع بكاء الصبي، فأجوز في صلاتي مما أعلم من شدة وجد أمه من بكائه ^(١٨٣).

(١٧٣) ينظر: المصنف لابن أبي شيبة ٣٣٧/١؛ الأوسط لابن المنذر ٢٣٥/٤.

(١٧٤) ينظر: الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ٤٩٥/١؛ التجريد للقدوري ٨٣٧/٢.

(١٧٥) ينظر: شرح الزرقاني على مختصر خليل ٧/٢؛ القوانين الفقهية ص: ٤٩.

(١٧٦) ينظر: الحاوي للماوردي ٣٢٠/٢؛ المجموع شرح المذهب ٢٣٠/٤.

(١٧٧) ينظر: المغني ٧٨/٣.

(١٧٨) ينظر: الأوسط ٢٣٥/٤.

(١٧٩) ينظر: منتهى الإرادات ٧٨/١؛ الإقناع للحجاوي ٢٥٤/١.

(١٨٠) ينظر: أسنى المطالب ١٣/٢؛ العزيز شرح الوجيز ١٤٦/٢.

(١٨١) ينظر: فتح الباري ٢٠٣/٢؛ الأوسط لابن المنذر ٢٣٥/٤، المجموع شرح المذهب ٢٣٣/٤.

(١٨٢) ينظر: نيل الأوطار ٤٤٩/٥ (ط. دار ابن الجوزي).

(١٨٣) أخرجه البخاري، واللفظ له، كتاب الأذان، الحديث ٧٠٩ (٢٠٢/٢)، ومسلم، كتاب الصلاة، الحديث ١٩٢ - ٤٧٠.

(٣٤٣/١)، وأبو داود، كتاب الصلاة، الحديث ٧٨٩ (٢٠٩/٢).

قال الخطابي^(١٨٤): "فيه دليل على أن الإمام وهو راعع إذا أحس برجل يريد الصلاة معه كان له أن ينتظره راععاً، ليدرك فضيلة الركعة مع الجماعة، لأنه إذا كان له أن يحذف من طول الصلاة لحاجة الإنسان في بعض أمور الدنيا، كان له أن يزيد فيها لعبادة الله، بل هو أحق بذلك وأولى".

ونوقش من ثلاثة وجوه:

الأول: بأن التطويل نقيض التخفيف فكيف يقاس عليه^(١٨٥).

الثاني: أن التطويل لا انتظار الداخل زيادة عمل في الصلاة غير مطلوب، بخلاف التخفيف فليس هو زيادة عمل في الصلاة^(١٨٦).

الثالث: أن هذا فعل لإصلاح الصلاة؛ لأن الصبي إذا بكى أهتم ببيكائه، فاشتغل به عن فعل الصلاة، فصار التخفيف لإصلاح الصلاة لا لمعنى في الغير^(١٨٧).

٢ - عن أبي قتادة رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يقرأ في الظهر في الأولين بأمر الكتاب وسورتين، وفي الركعتين الآخرين بفاتحة الكتاب، ويسمعنا الآية أحياناً، ويطول في الركعة الأولى ما لا يطيل في الثانية، وهكذا في العصر، وهكذا في الصبح"، أخرج هذه الرواية البخاري ومسلم^(١٨٨).

ورواه أبو داود وزاد "قال: فظننا أنه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة الأولى"^(١٨٩).

(١٨٤) في معالم السنن ١/٣٨١.

(١٨٥) ينظر: فتح الباري ٢/٢٠٣.

(١٨٦) ينظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ٢/٧٩.

(١٨٧) ينظر: التجريد للقدوري ٢/٨٣٩.

(١٨٨) صحيح البخاري، كتاب الأذان حديث ٧٧٦ (٢/٢٦٠)، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، الحديث ٤٥١ (١/٣٣٣).

(١٨٩) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، حديث ٨٠٠ (١/٢١٢)، وروى الزيادة أيضاً ابن حبان في صحيحه، كتاب الصلاة الحديث

وجه الدلالة^(١٩٠):

إن النبي ﷺ يطيل القراءة في الركعة الأولى لكي يدرك الناس الركعة الأولى ، وهذا دليل على مشروعية إطالة جزء من الصلاة لانتظار من يريد الدخول بالصلاة.

وناقش القرطبي الاستدلال بهذا الحديث بقوله: "لاحجة في هذا الحديث على تطويل الإمام لأجل الداخل ؛ لأن ما ذكر ليس تعليلاً لتطويل الأولى ، وإنما هي حكمته ، ولا يعلل بالحكمة لحقائها أو لعدم انضباطها ، وأيضاً فلم يكن يدخل في الصلاة مريداً تقصير تلك الركعة ثم يطولها لأجل الداخل ، وإنما كان يدخل فيها ليفعل الصلاة على هيئتها من تطويل الأولى ، فافترق الأصل والفرع فامتنع الإلحاق"^(١٩١).

٣ - أن الإمام ينتظر الداخل ليدرك الركعة قياساً على صلاة الخوف ، فقد شرع فيها الانتظار لتدرك الطائفة الثانية فضيلة الجماعة^(١٩٢).

ونوقش من وجهين:

الأول: أنه قياس مع الفارق ؛ لأن الانتظار في صلاة الخوف من موضوعها ، بخلاف انتظار الداخل فهو زيادة في الصلاة ليس من موضوعها^(١٩٣).

الثاني: إن انتظار الإمام الطائفة الثانية في صلاة الخوف لا يؤدي إلى التطويل على المصلين ، لأنهم يكملون صلاتهم ، بخلاف انتظار الداخل^(١٩٤).

٤ - إن انتظار الداخل كي يدرك الركعة إعانة له على الطاعة ، والله قد أمر بذلك في قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾^(١٩٥) ، فيصير الانتظار قربة لله تعالى كتعليم القرآن وتبليغ الشرائع^(١٩٦).

ونوقش: أنه وإن كان فيه إعانة على إدراك الركعة ، ففيه إعانة على التكاسل وترك المبادرة والتهيؤ للصلاة ، وليس أحدهما بأولى من الآخر^(١٩٧).

(١٩٠) استدلل به الشوكاني في نيل الأوطار ٥ / ٤٤٧ (ط. دار ابن الجوزي) .

(١٩١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ٢ / ٧٤ .

(١٩٢) ينظر: تنقيح التحقيق ٢ / ٤٩٩ ؛ المجموع شرح المذهب ٤ / ٢٣٣ ؛ كشاف القناع ١ / ٤٦٨ .

(١٩٣) ينظر: الإشراف على مسائل الخلاف ١ / ١١١ .

(١٩٤) ينظر: التجريد للقدروري ٢ / ٨٤٠ .

(١٩٥) ينظر: سورة المائدة ، الآية ٢ .

(١٩٦) ينظر: الذخيرة للقرافي ٢ / ١٠٦ .

(١٩٧) ينظر: حاشية ابن عابدين ١ / ٤٩٥ .

٥ - أن المصلين حال انتظار الداخل هم في صلاة، فيحصل لهم مزيد ثواب وأجر^(١٩٨). ونوقش: بأن وقت انتظار الداخل زيادة عمل في الصلاة ليس منها، ولا متعلقاً بإصلاحها، فلا يشرع^(١٩٩).

أدلة القول الثاني: استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

١ - ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: إذا صلى أحدكم للناس فليخفف... الحديث^(٢٠٠).

وجه الدلالة:

أفاد الحديث مشروعية التخفيف عن المأمومين، ولم يفرق وانتظار الداخل تطويل للصلاة، يتعارض مع الأمر بتخفيفها فيكون غير مشروع^(٢٠١).

مناقشة الاستدلال بهذا الحديث:

قال النووي: والجواب عن احتجاجهم بأحاديث التخفيف من وجهين.

أحدهما: أنا لا نخالفها؛ لأن الانتظار الذي نستحبه هو الذي لا يفحش ولا يشق عليهم.

والثاني: أنها محمولة على ما إذا لم تكن حاجة، بدليل انتظاره ﷺ في صلاة الخوف^(٢٠٢).

٢ - عن أبي بكرة رضي الله عنه أنه انتهى إلى النبي ﷺ وهو راكع، فركع قبل أن يصل إلى الصف، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: "زادك الله حرصاً ولا تعد"^(٢٠٣).

(١٩٨) ينظر: المغني ٧٩/٢.

(١٩٩) ينظر: الإشراف على مسائل الخلاف ١١١/١.

(٢٠٠) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، الحديث ٧٠٣ (١٩٩/٢)، ومسلم، كتاب الصلاة، الحديث رقم ١٨٥-٤٦٧ (٣٤١/١).

(٢٠١) ينظر: البيان شرح المذهب ٣٨٥/٢.

(٢٠٢) ينظر: المجموع شرح المذهب ٢٣٣/٤.

(٢٠٣) أخرجه الإمام أحمد، المسند ٣٩/٥، والبخاري، واللفظ له، في كتاب الأذان، الحديث ٧٨٣ (٢٦٧/٢)، وأبو داود، في كتاب الصلاة، الحديث ٦٨٤ (١٨٢/١)، والنسائي، في كتاب الإمامة، الحديث ٨٧١ (١١٨/٢)، قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٣٦٩/٢): "قوله (ولا تعد) ضبطناه في جميع الروايات بفتح أوله وضم العين، من العود".

وجه الدلالة:

أنه لو كان من عادة النبي ﷺ انتظار الداخل لم يحصل من أبي بكره رضي الله عنه سبق التكبير والمشي في الصلاة، ولأعلمه النبي ﷺ أن ذلك لا يحتاج إليه، فلما قال له: "زادك الله حرصاً ولا تعد" دل على أنه لا ينتظره ^(٢٠٤).
ويناقش: بأنه يحتمل أن انتظره يطول، فيشق على المصلين، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

٣ - أن تطويل الركوع لانتظار الداخل من التشريك في العبادة لغير الله؛ لأن أول الركوع كان لله تعالى، وآخره للجائي ^(٢٠٥).

ونوقش من وجهين:

أحدهما: عدم التسليم بالتشريك، وإنما هو تطويل الصلاة التي هي لله تعالى بقصد مصلحة صلاة آخر ^(٢٠٦).

والثاني: أن دعوى التشريك تبطل بما شرع من الانتظار في صلاة الخوف - كما تقدم في أدلة القول الأول -، وبفعل النبي ﷺ حيث أسمع أصحابه التكبير لمصلحة المأمومين، وأجمعت الأمة على استحباب رفع الإمام والمؤذن صوته بالتكبيرات للإعلام بانتقال الإمام ^(٢٠٧).

٤ - أن في انتظار الداخل تفويت لقربتين: القيام والفاحة في الركعة التي سوف يقضيها المسبوق بعد سلام إمامه.

ونوقش: بأنه معارض بأن السجود والجلوس حينئذ يكون نفلاً، وعند إدراكه للركوع يكون فرضاً، والفرض أفضل من النفل.

واجيب: بأنه يأتي بهما مع الإمام نفلاً، وبعد الإمام فرضاً، فيكون الجمع بين الفرض والنفل أولى ^(٢٠٨).
٥ - أن إطالة الركوع لأجل الداخل يصرف نفوس المصلين إلى انتظار الداخلين، وتحسس دخولهم في الصف، فيذهب إقبالهم على صلاتهم، وأدبهم مع ربهم ^(٢٠٩).

(٢٠٤) ينظر: التجريد للقدوري ٨٣٨/٢.

(٢٠٥) ينظر: المرجع السابق.

(٢٠٦) ينظر: المجموع شرح المذهب ٢٣٣/٤.

(٢٠٧) ينظر: المجموع شرح المذهب ٢٣٣/٤؛ المغني ٧٨/٣.

(٢٠٨) ينظر: الذخيرة للقرافي ١٠٦/٢.

(٢٠٩) ينظر: الإشراف على مسائل الخلاف ١١١/١؛ حاشية الزرقاني على مختصر خليل ٧/٢.

٦ - أن تطويل الركوع لأجل انتظار الداخل مشقة وحس للمصلين لأجل من يأتي بعدهم ، وهم أعظم حرمة من الداخل ، فلا يشق عليهم لنفع الداخل ، ومراعاة حقهم أولى للسبق^(٢١٠) .
ونوقش : بأن هذا لا يرد على أصحاب القول الثالث الذين قيدوا الانتظار بكونه يسيراً لا يشق على الجماعة^(٢١١) .

٧ - أن انتظار الداخل لا حد له ، وربما اتصل مجيء الناس ، فيشق على المصلين^(٢١٢) .
ونوقش هذا الدليل بما نوقش به الدليل السابق .
٨ - أن في عدم انتظار الداخل زجراً له ، وتأديباً له عن التأخر عن الجماعة^(٢١٣) .
ويناقش : بأن الداخل قد يكون معذوراً بالتأخر ، فلا نفترض التقصير من كل متأخر .
٩ - أن الركوع ركن من أركان الصلاة ، فلا ينتظر فيه الداخل كالقيام والسجود^(٢١٤) .
ونوقش : بأن هذا قياس مع الفارق ؛ لأن القيام والسجود لفائدة من انتظار الداخل فيهما ، بخلاف الركوع فيإدراكه تدرك الركعة^(٢١٥) .

أدلة القول الثالث : استدل أصحاب هذا القول بما يلي :

١ - أن الانتظار اليسير الذي لا يشق على المصلين فيه مراعاة للحقين .
حق المأمومين : بأن لا يشق عليهم لنفع داخل ؛ لأن حرمتهم أعظم .
وحق الداخل : بإعانتته على الطاعة بإدراكه الركعة^(٢١٦) .
٢ - أن الانتظار اليسير الذي لا يشق على المصلين فيه تحصيل مصلحة بلا مضرة ، فكان مستحباً ، كرفع الصوت بتكبير الإحرام لمصلحة المأمومين ، فإن كان طويلاً أو فيه مشقة على المأمومين ، فلا ينتظره ؛ لأن

(٢١٠) ينظر : التجريد للقُدوري ٨٣٨/٢ ؛ الإشراف على مسائل الخلاف ١/١١١ ؛ المغني ٣/٧٨ .

(٢١١) ينظر : إعلاء السنن ٤/٣٧٠ .

(٢١٢) ينظر : الأوسط لابن المنذر ٤/٣٣٦ .

(٢١٣) ينظر : البيان شرح المذهب ٢/٢٨٥ .

(٢١٤) ينظر : التجريد للقُدوري ٢/٣٣٨ ؛ البيان شرح المذهب ٢/٣٨٥ .

(٢١٥) ينظر : المجموع شرح المذهب ٤/٢٣٤ .

(٢١٦) ينظر : شرح منتهى الإرادات ١/٥٥١ ؛ حاشية ابن عابدين ١/٤٩٥ .

حرمة المأموم الذي معه في الصلاة أعظم حرمة من المأموم الذي لم يدخل معه في الصلاة، فلا يشق على من معه لنفع من سيدخل معه^(٢١٧).

الترجيح: بعد عرض أقوال العلماء في حكم انتظار الإمام - وهو راع - لمن سيدخل معه في الصلاة، وما استدلوأ به، وما ورد من مناقشة عليها، وما ردوا به من إجابة عنها، يتبين بجلاء رجحان القول الثالث الذي ذهب القائلون به: إلى استحباب الانتظار اليسير الذي لا يشق على المصلين.

وقد قيد أصحاب هذا القول اختيارهم بالضوابط التالية:

١ - أن يكون الانتظار يسيراً لا يضر بالمصلين، ولا يدخل عليهم مشقة، وذلك بأن يزيد الإمام تسبيحة أو تسبيحتين على المعتاد.

٢ - أن يكون المسبوق داخل المسجد حين الانتظار.

٣ - أن يقصد به التقرب إلى الله تعالى، لا التودد إلى الداخل أو تمييزه أو استمالته.

٤ - أن يكون الانتظار في الركوع؛ لأجل إدراك الركعة، ويلحق به التشهد الأخير؛ لأنه يحصل به إدراك الجماعة كما يحصل بالركوع إدراك الركعة، دون ما سواهما^(٢١٨).

المسألة الثانية: كيفية دخول المسبوق مع الإمام بعد رفعه من الركوع

إذا أدرك المسبوق الإمام بعد رفعه من الركوع، كما لو أدركه في القيام بعد الركوع، أو في السجود، أو في الجلسة بين السجدين، أو في التشهد الأول أو الأخير، ففي كيفية دخوله مع الإمام ثلاثة أقوال للعلماء.

القول الأول

يكبر تكبيرتين الأولى للإحرام بالصلاة قائماً، والثانية للحال التي هو فيها. وهو مذهب الظاهرية^(٢١٩)، وقول لبعض الشافعية^(٢٢٠)، والحنابلة^(٢٢١).

(٢١٧) ينظر: المجموع شرح المذهب ٢٣٣/٤؛ كشف القناع ٤٨٦/١؛ معونة أولي النهى ٣٥١/٢.

(٢١٨) ينظر: المراجع السابقة.

(٢١٩) ينظر: المحلى ٢٦٤/٤.

(٢٢٠) ينظر: المجموع شرح المذهب ٢١٨/٤.

(٢٢١) ينظر: الإنصاف ٢٢٥/٢.

القول الثاني

إذا وجد المسبوق الإمام في السجود كبر تكبيرتين، الأولى للإحرام قائماً، والثانية للسجود، أما إن وجدته في الجلسة بين السجدين أو في التشهد الأول أو الأخير، فإنه يكبر للإحرام قائماً ويجلس بلا تكبير. وهو مذهب المالكية^(٢٢٢).

القول الثالث

يكبر تكبيرة الافتتاح قائماً فقط، ثم ينحط بلا تكبير ليكون مع الإمام في الحالة التي هو عليها. وهو مذهب الحنفية^(٢٢٣)، والشافعية^(٢٢٤)، والحنابلة^(٢٢٥).

الأدلة:

دليل القول الأول: استدل أصحاب هذا القول بالقياس على الركوع، فكما لو أدركه في الركوع يأتي بتكبيرتين للإحرام والركوع، فكذلك إذا أدركه بعد رفعه من الركوع فإنه يأتي بتكبيرتين للإحرام وللحالة التي وجد الإمام فيها^(٢٢٦).

ويناقش بأنه قياس مع الفارق لما سيأتي في أدلة القول الثالث.

دليل القول الثاني: عن عبد العزيز بن رفيع عن رجل من أهل المدينة، عن النبي ﷺ قال: "من وجدني راکعاً أو قائماً أو ساجداً فليكن معي على حالي التي أنا عليها: ^(٢٢٧)^(٢٢٨)".

ويناقش: بأن الحديث فيه الأمر بالدخول مع الإمام على الحال التي هو عليها، وليس فيه ما يدل على كيفية الدخول.

(٢٢٢) ينظر: بلغة السالك ٣٤٤/١؛ الشرح الكبير على مختصر خليل ٣٤٥/١.

(٢٢٣) ينظر: حاشية الشلبي على تبين الحقائق ١٨٥/١.

(٢٢٤) ينظر: أسنى المطالب ٦٨/٢.

(٢٢٥) ينظر: شرح منتهى الإرادات ١٤٥/١.

(٢٢٦) ينظر: البيان شرح المذهب ٣٧٨/٢.

(٢٢٧) ينظر: حاشية المدني على كنون ١٠٦/٢.

(٢٢٨) سبق تخريجه في ص: ١٣٨، ونحوه في سنن الترمذي (٤٨٦/٢) عن علي ومعاذ ابن جبل قالا: قال النبي ﷺ: "إذا أتى أحدكم الصلاة والإمام على حال، فليصنع كما يصنع الإمام"، قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٢٦٩/٢): "وفي إسناده ضعف، لكنه يجبر بطريق سعيد بن منصور".

دليل القول الثالث: أن المسبوق إذا أدرك الإمام بعد رفعه من الركوع فإنه يكبر تكبيرة الافتتاح قائماً فقط، ثم ينحط ليكون مع الإمام في الحالة التي هو عليها بلا تكبير؛ لأنه لا يعتد له بتلك الركعة، ولأنه قد فاته محل التكبير لها، وهذا بخلاف ما لو أدركه راکعاً، فإنه يعتد به للمأموم^(٢٢٩).

الترجيح:

من خلال عرض أدلة كل قول وما ورد عليها من مناقشة يتبين رجحان ما ذهب إليه أصحاب القول الثالث، من أنه يكبر تكبيرة الافتتاح قائماً فقط، ثم ينحط ليكون مع الإمام في الحالة التي هو عليها بلا تكبير؛ لقوة دليله وسلامته من المعارض، والله أعلم.

المطلب الرابع: قيام المسبوق لإتمام صلاته

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: في وقت قيام المسبوق لإتمام صلاته.

المسألة الثانية: في تكبير المسبوق عند القيام لإتمام صلاته.

المسألة الأولى: في وقت قيام المسبوق لإتمام صلاته

اتفق الفقهاء من الحنفية^(٢٣٠) والمالكية^(٢٣١) والشافعية^(٢٣٢) والحنابلة^(٢٣٣) على أن المسبوق يقوم لإتمام صلاته بعد سلام إمامه.

جاء في المبسوط: "لا خلاف أن المسبوق يتابع الإمام في التشهد، ولا يقوم للقضاء حتى يسلم الإمام"^(٢٣٤).

وجاء في الشرح الكبير على مختصر خليل:

"وقام المسبوق للقضاء بعد سلام الإمام"^(٢٣٥).

(٢٢٩) ينظر: المغني ١٨٣/٢؛ المجموع شرح المذهب ٢١٨/٤؛ أسنى المطالب ٦٨/٢، البيان شرح المذهب ٣٧٨/٢؛ كشف القناع ٤٦٢/١.

(٢٣٠) ينظر: فتح القدير ٣٩٠/١؛ حاشية ابن عابدين ٤٦٢/١.

(٢٣١) ينظر: الكافي لابن عبد البر ص: ٥٩؛ بلغة السالك ٣٤٥/١.

(٢٣٢) ينظر: روضة الطالبين ٣٧٧/١؛ أسنى المطالب ٦٩/٢.

(٢٣٣) ينظر: كشف القناع ٣٤٥/١؛ معونة أولي النهى ٣٣٦/٢.

(٢٣٤) المبسوط للسرخسي ٣٥/١.

(٢٣٥) الشرح الكبير على مختصر خليل للدردير ٣٤٥/١.

وقال الإمام الشافعي: "ومن سبقه الإمام بشيء من الصلاة، لم يَقم لقضاء ما عليه إلا بعد فراغ الإمام من التسليمتين" (٢٣٦).

وجاء في الإنصاف: "لا يقوم المسبوق قبل سلام إمامه" (٢٣٧).

الأدلة:

مستند القول بقيام المسبوق لإتمام صلاته بعد سلام الإمام ما يلي:

١- عن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه قال: تخلفت مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك، فتَبَرَّزَ وذكر الوضوء. ثم عَمَدَ الناس وعبدالرحمن يُصلي بهم، فصلى مع الناس الركعة الأخيرة، فلما سلم عبدالرحمن قام رسول الله ﷺ يتم صلاته، فلما قضاها أقبل عليهم فقال: "قد أحسستم وأصبتم". يغبطهم أن صلوا الصلاة لوقتها" (٢٣٨).
والشاهد فيه قول الراوي: "فلما سلم عبدالرحمن قام رسول الله ﷺ يتم صلاته".

وجه الدلالة:

أن النبي ﷺ قام لإتمام صلاته بعد سلام الإمام، وفعل النبي ﷺ حجة، وقد قال: "صلوا كما رأيتموني أصلي" (٢٣٩)، فيلزم المسبوق القيام لإتمام صلاته بعد سلام الإمام.

٢- عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: إنما جعل الإمام ليؤتم به، فلا تختلفوا عليه... الحديث (٢٤٠).
وجه الدلالة:

دل الحديث على وجوب متابعة الإمام وتحريم مخالفته، وقيام المسبوق لإتمام صلاته قبل السلام مخالفة للإمام فيكون منهياً عنه (٢٤١).

٣- أن المسبوق دخل مع الإمام بنية الاقتداء به، ولا تنتهي القدوة إلا بسلام الإمام، فيلزم المسبوق البقاء معه حتى يسلم (٢٤٢).

(٢٣٦) الأم للإمام الشافعي ٢/ ٣٣٠.

(٢٣٧) الإنصاف ٢/ ٢٢٢.

(٢٣٨) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٤/ ٢٤٩، والبخاري في كتاب الوضوء، الحديث ١٨٢ (٢٨٦/١). ومسلم في كتاب الطهارة ٢٧٤ (٢٣٠/١).

(٢٣٩) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، الحديث ٦٠٠٨ (٤٣٧/١٠).

(٢٤٠) أخرجه البخاري في كتاب الآذان. الحديث ٧٢٢ (٢٠٨/٢). ومسلم في كتاب الصلاة، الحديث ٤١٤ (٣٠٩/١).

(٢٤١) ينظر فتح القدير ١/ ٣٩٠؛ البحر الرائق ١/ ٦٩٩.

(٢٤٢) ينظر: أسنى المطالب ٢/ ٦٩.

المسألة الثانية: في تكبير المسبوق عند القيام لإتمام صلاته

إذا قام المسبوق بعد سلام الإمام لإتمام صلاته، هل يقوم بتكبير أم بغير تكبير.
للعلماء أربعة أقوال في المسألة:

القول الأول

يقوم بتكبير مطلقاً. وهو مذهب الحنابلة^(٢٤٣)، وقول عند المالكية^(٢٤٤).
جاء في الإنصاف: "يقوم المسبوق إلى القضاء بتكبير مطلقاً على الصحيح من المذهب، نص عليه^(٢٤٥)."

القول الثاني

يقوم بغير تكبير مطلقاً. وهو مذهب الحنفية، وقول عند المالكية^(٢٤٦)، والحنابلة^(٢٤٧).
جاء في حاشية الطحطاوي: "البداءة في القضاء بالقراءة"^(٢٤٨).

القول الثالث

إن كان جلوس المسبوق مع الإمام موضع تشهد له قام بتكبير، وإن لم يكن جلوسه موضع تشهد له لا يكبر
لقيامه.

وهو مذهب الشافعية^(٢٤٩).

قال الإمام الشافعي:

"ومن دخل المسجد فوجد الإمام جالساً في الركعة الأخيرة، فليحرم قائماً، وليجلس معه، فإذا سلم قام
بلا تكبير فقضى صلاته، وإذا أدرك الإمام في الركعة فليقم إذا فرغ الإمام من صلاته بغير تكبير، فإن أدركه في الثنتين
فليجلس معه، فإذا أراد أن يقوم بعد فراغ الإمام من الركعتين الآخرتين لقضاء ما عليه، فليقم بتكبير"^(٢٥٠).

(٢٤٣) ينظر: معونة أولي النهى ٣٣٦/٢؛ كشف القناع ٤٦١/١.

(٢٤٤) ينظر: مناهج التحصيل ٣٦٨/١؛ منح الجليل ٣٨٦/١.

(٢٤٥) الإنصاف (٢٢٣/٢).

(٢٤٦) ينظر: حاشية الدسوقي ٣٤٦/١؛ بلغة السالك ٣٤٥/١.

(٢٤٧) ينظر: الإنصاف ٢٢٣/٢.

(٢٤٨) حاشية الطحطاوي ٥٣٣/٢.

(٢٤٩) ينظر: روضة الطالبين ٣٧٧/١؛ مغني المحتاج ٢٦٢/١.

(٢٥٠) الأم ٣٣٠/٢.

القول الرابع

وهو كالقول الثالث إلا أنهم استثنوا مدرك مادون الركعة فيقوم بتكبير.
وبه قال المالكية^(٢٥١).

جاء في أقرب المسالك :

"وقام مسبوق للقضاء بتكبير إن جلس المسبوق في ثانيته هو ؛ بأن أدرك مع إمامه الركعتين الأخيرتين من رباعية أو ثلاثية ،..وإلا يجلس في ثانيته ، بأن جلس في أولاه ؛ كمدرک الرابعة من رباعية أو الثالثة من ثلاثية ، أو الثانية من ثنائية ، أو جلس في ثالثته ؛ كمن أدرك الثانية من رباعية فلا يقوم بتكبير... إلا مدرك مادون ركعة كمدرک التشهد الأخير ، فإنه يقوم بتكبير لأنه كمفتتح الصلاة"^(٢٥٢).

أدلة القول الأول: استدل أصحاب هذا القول بما يلي :

الدليل الأول: عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يكبر في كل خفض ورفع ، وقيام وقعود ، وأبو بكر وعمر^(٢٥٣).

وجه الدلالة:

دل الحديث على أن المصلي يكبر في كل انتقال ، والمسبوق قام في الصلاة إلى ركن معتد له به فيفتقر إلى التكبير ، أشبه سائر الانتقالات^(٢٥٤).

الدليل الثاني: أن المسبوق قام في الصلاة إلى ركن معتد له به ، فيكبر ، كالقائم من التشهد الأول ، وكما لو قام مع الإمام^(٢٥٥).

دليل القول الثاني: أن المسبوق قد كبر في ابتداء الصلاة عند دخوله مع الإمام فيعد تكبيراً لهذه الركعة التي قام لها^(٢٥٦).

(٢٥١) ينظر: الكافي لابن عبد البر ص: ٤٩ ؛ كفاية الطالب الرباني ١٢/٢.

(٢٥٢) أقرب المسالك ١/٣٤٥.

(٢٥٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٤٤٢/٢ ؛ والنسائي في كتاب التطبيق ، الحديث ١١٤٢ (٢/٢٣٠) ، والترمذي واللفظ له في أبواب الصلاة ، الحديث ٢٥٣ ، وقال الترمذي حديث حسن صحيح (٢/٣٤) ، وصححه الألباني في إرواء الغليل (٢/٣٥).

(٢٥٤) ينظر: مناهج التحصيل ٣٦٨/١ ؛ كشاف القناع ٤٦١/١ ؛ معونة أولي النهي ٣٣٦/٢.

(٢٥٥) ينظر: المغنى ١٨٤/٢.

(٢٥٦) ينظر: المغنى ١٨٤/٢.

ونوقش: بعدم التسليم بأن ابتداء الركعة عند دخوله مع الإمام؛ لأن ما كبر فيه لم يكن من الركعة التي قام فيها، إذ ليس في أول الركعة سجود ولا تشهد، وإنما ابتداء الركعة عند قيامه إليها، فينبغي أن يكبر فيه^(٢٥٧).

دليل القولين الثالث والرابع: استدل أصحاب هذين القولين بأن المسبوق إن كان جلوسه مع الإمام في موضع تشهده قام بتكبير؛ لأن جلوسه حينئذٍ في محله، فيقوم بتكبير كما لو كان منفرداً.

وإن كان جلوسه في غير موضع تشهده قام بغير تكبير؛ لأن جلوسه في غير محله، وإنما هو لموافقة الإمام^(٢٥٨).

ويناقش: بأن التكبير عند القيام اثر ترتب على جلوسه لمتابعة الإمام، إذا أن المسبوق لما لزمه الجلوس متابعة للإمام، لزمه ما ترتب عليه وهو التكبير عند القيام، فهو تكبير للانتقال من الجلوس اللازم متابعة للإمام إلى القيام لإتمام الصلاة.

الترجيح

بعد عرض الأقوال في المسألة، وأدلة كل قول، وما ورد عليها من مناقشة يتضح رجحان القول الأول بالتكبير عند القيام مطلقاً لدلالة النص عليه، والله أعلم.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،

وبعد:

فمع انتهاء هذا البحث أخص أهم نتائجه فيما يلي:

- ١- المسبوق هو المأموم تفوته الركعة الأولى مع الإمام.
- ٢- استحباب التبكير إلى المسجد وانتظار الصلاة، وأن المبكر إلى المسجد لا يزال في صلاة ما انتظر الصلاة.
- ٣- يستحب المحافظة على إدراك تكبيرة الإحرام مع الإمام، لما في ذلك من إدراك فضلها، ولما في ذلك من إدراك كامل الصلاة مع الإمام.
- ٤- يحصل إدراك فضيلة تكبيرة الإحرام مع الإمام بما إذا حضر المصلي تكبيرة الإمام واشتغل عقبها بعقد صلاته.

(٢٥٧) ينظر: المرجع السابق.

(٢٥٨) ينظر: اقرب المسالك ٣٤٥/١؛ العزيز شرح الوجيز ٢٠٤/٢.

- ۵- استحباب المشي إلى الصلاة بسكينة ووقار، وترك الإسراع والهرولة في المشي.
- ۶- من طمع في إدراك تكبيرة الإحرام أو الركعة جاز له الإسراع الذي لا ينافي السكينة والوقار، أما الإسراع بمعنى الجري والعجلة فيكره.
- ۷- يستحب للمسبوق الدخول مع الإمام في أي حال وجده عليها من قيام أو ركوع أو سجود أو قعود، ولا ينتظر قيام الإمام أو انتقاله، وأن لم يعتد له بما أدركه.
- ۸- اتفق العلماء على أن المسبوق عند دخوله مع الإمام في الفرض يأتي بتكبيرة الإحرام قائماً - إن كان قادراً - .
- ۹- المسبوق إذا أراد الدخول مع الإمام وهو راكع فالأفضل له أن يأتي بتكبيرة الإحرام قائماً، ثم يأتي بتكبيرة أخرى للركوع في حال انحطاطه إليه، فإن أتى بتكبيرة واحدة ونوى بها الإحرام فقط فإنها تجزئة عن تكبيرة الركوع. وإن أتى بتكبيرة واحدة ونوى بها الإحرام والركوع معاً، فإن صلاته تنعقد، وإن أتى بتكبيرة واحدة ونوى بها الركوع فقط، فإن صلاته لا تنعقد، وإن أتى بتكبيرة واحدة ولم ينو بها شيئاً فإن صلاته تنعقد.
- ۱۰- المسبوق إذا دخل المسجد فوجد الإمام راكعاً، فركع دون الصف ثم دخل في الصف، فإن صلاته صحيحة.
- ۱۱- إذا أحس الإمام - وهو في الركوع - بداخل يريد الصلاة معه، فإنه يستحب انتظاره بأربعة شروط:
- (أ) أن يكون الانتظار يسيراً لا يشق على المصلين.
- (ب) أن يكون المسبوق داخل المسجد حين الانتظار.
- (ج) أن يقصد به التقرب إلى الله والإعانة على الطاعة.
- (د) أن يكون الانتظار في الركوع فقط لأجل إدراك الركعة، ويلحق به التشهد الأخير لأجل إدراك الجماعة.
- ۱۲- إذا أدرك المسبوق الإمام بعد رفعه من الركوع، كما لو أدركه في القيام من الركوع أو في السجود، أو في الجلسة بين السجدين أو في التشهد الأول أو الأخير، فكيفية دخوله مع الإمام أن يكبر تكبيرة الإحرام قائماً فقط، ثم ينحط بلا تكبير، ليكون مع الإمام في الحالة التي هو عليها.
- ۱۳- لا يقوم المسبوق لقضاء ما فاتته حتى يسلم الإمام.
- ۱۴- يقوم المسبوق إلى قضاء ما فاتته بتكبير مطلقاً.
- وختاماً أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به، وأن يغفر لي، إنه سميع مجيب، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

The Followers Rules in Prayers

Mazyad I. Al-Mazyad

*Associate Professor, Department of Fiqh,
Sharia College , Qassim University*

Abstract. Although the greatness of prayers in Islam is undeniable and indispensable , we find some people may be preceded in some parts of prayer with the Imam .

This research discusses some matters concerning the rules to the follower in prayer, according to a scientific method which is applied in comparative jurisprudential studies explained in a preface, an introduction , four demands and a conclusion.

The introduction: includes a definition for the follower in a prayer and then an urging for greatening (Takbeer) to the mosque and waiting for the prayer referring to the importance of attending the first Takbeerah (Allah is great) with the Imam and what happened when he attends it.

The first demand: indicated the importance of walking to prayer quietly and peacefully.

The second demand : is telling about the time for the follower to join the prayer with the Imam whenever he find him .

The third demand : is explaining how can the follower enter the prayer with the Imam whatever he was prostrating(rokou) or after raising of prostration , indicating the rule of joining the prayer when the Imam is standing, also the rule of greatening (Takbeer) for prostration in Ihram's Takbeerah) and the rule of prostrating in any row to catch the Raka'a (genuflection) , also the rule for the Imam who waits in prostrating for the people who are entering the prayer.

The fourth demand : is dealing with the rules for the followers to complete his prayer after the finish (salaam) of the Imam , indicating which time to complete and the rule concerning greatening (Takbeer) when he stands.

The conclusion : includes the most important results of the research.

And I seek God's blessing to benefit all , as He is he The All Hearing and The Responder .